

CD/PV.156  
18 February 1982  
ARABIC  
Original: ENGLISH

---

## لجنة نزع السلاح

### المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف  
يوم الخميس، ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠ و ١٥/٣٠

الرئيس: السيد محمد جعفر محلاتي (ايران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد ل • أ • نوموف	
السيد ف • م • غانجا	
السيد ف • ف • لوشتشينين	
السيد م • م • ايپوليتوف	
السيد س • ب • باتسانوف	
السيد ت • تيريفي	<u>أثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيد خ • س • كاراماليس	<u>الأرجنتين</u>
السيد ب • ب • بوج	
الآنسة ن • ناشيميني	
السيد د • م • سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر • و • ستيل	
السيد ت • فندلي	
السيد غ • فيغز	<u>ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ف • ا • فون ديم هاغن	
السيد ن • كلينغلر	
السيد ف • رور	
السيد ح • أنور ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا • سويراتبو	
السيد هاريو ماتارام	
السيد ب • سيمانجونتاك	
السيد م • ج • محلاتي	<u>ايران</u>
السيد س • محمدي	
السيد م • اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كاهراس	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد ط • أطف	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
الآنسة ر • دي كلير	
السيد ج • م • نوارفالميس	
السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أي • سوتيروف	
السيد ب • بوبتشيف	
السيد ك • براموف	
السيد مونغ مونغ جي	<u>بورما</u>
السيد نغوى وين	
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ب • رومين	
السيد ت • سترويفاس	
السيد ف • فالديفيازو	<u>بيرو</u>
السيد بنافيدس	
السيد أ • ثورنجرى	
السيد ي • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • شيمبا	
السيد سعود معطي	<u>الجزائر</u>
السيد ج • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيلكه	
السيد م • كاولفوس	
السيد ج • مويرت	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد باغبيني اديتو نزيغيا	<u>زائير</u>
السيد ه • ك • ايساكي آيكانغا كابيا	
السيد ت • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد س • باليهكارا	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيدة ا • تورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليدفارد	
السيد س • م • هيتنبوس	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • ايكهولم	
السيد ج • لوندبن	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يوميتنجيا	
السيد يو مينغليانغ	
السيدة وانغ زيون	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u>
السيد م • كوتور	
السيد ر • نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أغيلار	
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ب • نونيث موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ك • ج • ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجرا	
السيد ج • موريو كوهوي	
السيد السيد ع • الريدي	<u>مصر</u>
السيد ع • أ • حسن	
السيد م • ن • فهسي	
الآنسة و • بسيم	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • حلفاوي	
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليث اي رينيرو	
السيد د • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيدة ج • لينك	
الآنسة ج • ا • ف • رايت	

السيد د • ارد ميبليغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • بولسند	
السيد • ج • ايجيويرى	<u>نيجريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيد ت • أغويي - ايرونزى	
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفس	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ك • جيورفي	
السيد ه • فاغماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • ج • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م • بسبي	
الآنسة س • بورك	
الآنسة ك • كرينتبرغر	
السيد ج • غدرسن	
السيد ج • ميكل	
السيد ر • ف • سكوت	
السيد ج • ليونارد	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • آراي	
السيد م • فرونيقتن	<u>يوغسلافيا</u>
السيد م • ميهافلوفيتش	
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • براساتيغي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح •  
ولدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثلو كندا ، مصر ، وبيرو ، ويوغوسلافيا ، واثيوبيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •  
واعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين في قائمتي وهو ممثل كندا السفير ماكفيل •

السيد ماكفيل (كندا) : اسمحو لي في البداية بأن أرحب بهؤلاء الممثلين الجدد الذين انضموا الى اللجنة وبأن أهنيكم ، ياسيدى ، على توليكم الرئاسة في هذا الشهر الافتتاحي لدورتنا • وانني لأريد ان اتعهد لكم بتأييد وفدى التقليدى لكم فحسب ، ولكن أيضا أن أعبر عن نوع التعاطف الذى ينبغى ان يصحب كل رئيس يمر بتجربة أول شهر من دورة اللجنة • ونظرا لأنني مرت أنا نفسي بذلك ، فانني اعلم انكم في حاجة الى هذا التعاطف وهو ما نقدمه اليكم •  
واسمحو لي أيضا بأن أثنى على سلفكم الذى كان عليه ان يمر بتجربة الشهر الاخير من دورة اللجنة في العام الماضي ، لأن ذلك أيضا نوع المهمة الشاق الذى لا يستحق الثناء فحسب ولكن التعاطف أيضا وقد استحق فعلا كل ذلك وتلقاه منا •

وأريد ، لمجرد لحظة ، ان اثنى على زميلنا الايطالى السابق • وان ما أبداه داخل هذه القاعة من الانسانية ، وروح الفكاهة والصداقة يدفعني الى ذلك ، ولا يمكن ان يخطر بالسيى اى اطار لمؤتمر دولي ، به ما نتناوله من أمور معقدة ، يكون فيه لتلك الصفات قدر اكبر من الاهمية • وانني اعتقد ان ذلك الزميل كان يتحلى بتلك الصفات وانه اظهرها واعتقد انه سيكون مما نحسن فعله ان نتذكره وان نستلهم في لحظتنا العصبية المثل الذى ضربه لنا •

وأود اليوم القاء نظرة على أنشطة لجنة نزع السلاح خلال الفترة المؤدية الى تركيز جهودنا في هذا الجزء الأول من عملنا في العام الحالى وهي الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح • وأود بناء على ذلك ، ان اعرض تقديرا لما يمكن ان توجه اليه لجنة نزع السلاح جهودها على افضل وجه نظرا للظروف الحالية السائدة داخل اللجنة وخارجها على السواء •

وان عام ١٩٨٢ يعتبر لعدة أسباب عاما استثنائيا • ولكن في القرن العشرين ، يبدو كل عام استثنائيا بما يقدمه من فرص ومخاطر • وان الوقت المتوفر في العام الحالى لا نتهاز الفرص المتاحة لنا قصير بصورة خاصة • ولقد كان أيضا عمر هذه الهيئة قصيرا - خمس سنوات فقط منذ ان أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى وقد يكون الوقت مبكرا أكثر مما ينبغى لكي نصدرا أحكاما دائمة • ومع ذلك ، سوف تقوم الدورة الاستثنائية الثانية ، نيابة عن المجتمع العالمى ، بتقييم فعالية هذه الهيئة وقد رتها على احراز تقدم بشأن تلك القضايا الخطيرة الموكلة اليها • وينبغى بالتأكيد ان تكون افكارنا بشأن نتيجة هذا التقييم متسمة بالرصانة •

الأمن الدولى ولجنة نزع السلاح :

يوجد حتما مناخ دولي ينبغى لنا ان نضطلع في اطاره باعمالنا • ان احراز لجنة نزع السلاح تقدما - أو انعدامه - يعد حتما انعكاسا للعالم خارج هذه القاعات أيضا • وليس هناك مناورة اجرائية مهما كانت مناسبة للوان ، ولا صياغة ، مهما كانت حاذقة ، يمكنهما محو الحقيقة التي

لا سبيل الى انكارها والتي تتمثل في كون انه لا يمكن للجنة نزع السلاح ان تذهب أبعد مما تسمح به حقائق الحياة الدولية .

ان الاحوال الدولية الحالية اثبات عملي على ان الامن والاستقرار الدوليين امران لا يمكن التسليم بهما جدا . وقد انضمت الى احدى بؤر القلق الدولي البالغ - وهي افغانستان - بؤرة أخرى هي بولندا ، وقد استخلص كثيرون من بيننا نفس الاستنتاجات من كل منهما ، مهما تبسّد و الظروف المحلية مختلفة . ومن المؤكد انه لا نزاع في ان احداث بولندا تؤكد ببلاغة - وبطريقة مأساوية - على ترابط واتصال المجتمع العالمي . ومن المؤكد انه كان للاحداث التي وقعت في ذلك البلد ، والتي قد يزعم البعض انها مسألة داخلية بحتة ، أثر عميق وسلب على الاحتمالات القريبة لبناء جو جديد من الثقة بين الشرق والغرب . وبناء عليه ، تأثرت مداولاتنا وفرصنا لاهراز التقدم .

ان لاحتمالات الاستقرار والامن في أوروبا ، بل وفي مناطق أخرى من العالم أيضا ، آثار تجاوز بكثير نفس حدود منطقتها . لقد اشار رئيس الوزراء ترودو مؤخرا ، مثلما فعل آخرون السي زيادة المشاكل الاقتصادية والمنازعات الدولية سواء من حيث عددها أو تعقدتها . ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واضح على نحو مؤلم على المدى الكامل لطيف العلاقات الدولية وفي الواقع ولمشاكل العلاقات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ولمشاكل الطاقة والانتشار النووي ، والبيئة واللاجئين ، وانفجارات العنف والحرب في اماكن متفرقة كلها تشكل مجموعة معقدة من الاسباب والنتائج .

ومع ذلك أليس من المصلحة المتبادلة للجميع ، على الرغم من المناخ الدولي الحالي ، ان يبذل كل جهد ، وان يستكشف كل سبيل ، سعيا وراء تحقيق الاهداف التي حددتها لجنة نزع السلاح لنفسها ؟ وينبغي بالضرورة أن تحد الحقائق التي يفرضها علينا الوضع الدولي من الآمال ونحن لا نعتقد ان تجاهل هذه الحقائق يسهل بأي حال حل المشاكل التي تمثلها . ولن تجدى الداءات الى " الارادة السياسية " . ولكن فلنبداً عملنا . ونحن نؤيد التفاوض الحقيقي وليس المواجهة .

وكيف اذن نقيم احتمال نجاح دورة لجنة نزع السلاح هذه ؟ فهل نستمد تشجيعا من نتائج الجمعية العامة الاخيرة ؟ ان قرارات كثيرة اعتمدت ولكن الجمعية لم تعتمد بتوافق الآراء اي قرار يتناول أي موضوع ضمني يتصل باهتمامات هذه اللجنة . ان ذلك ليس تقديما . وبالمثل لا يمكن تفسير مظهر تلك القرارات التي تخدم أهدافها مصالح مقدّمها اكثر مما تخدم مصالح المجتمع الدولي عموما على انه تقدم . وبالإضافة الى ذلك ، فليس من طالع اليمن ان تكون الجمعية العامة قد اعتمدت قرارات تبحث عن حلول تنظيمية لمشكلات تتعلق بالعضون ، الأمر الذي يعني احالة هذه المشاكل الى لجنة نزع السلاح خاصة في وقت يوجد فيه لدى هذه الهيئة قدر مفرط من العمل .

ان هذه وقائع . ولن يمكننا الاسهام في النجاح الذي نأمله جميعا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح الا على اساس زيادة تسليمنا بهذه الوقائع واستعدادنا لمعالجتها . أفلا يمكننا البناء على اساس توافر الآراء الذي تم التوصل اليه في ١٩٧٨ بدلا من ان نهدم سهوا أو عمدا ؟ ألا ينبغي ان تحكنا هذه الاعتبارات المفضية الى توافق الآراء ذاك وان نجتهد لتحقيق أعلى مستوى من الاتفاق على سبل التقدم ؟

لقد لاحظت ، في الربيع الماضي ، انه سيكون من الحكمة ، في رأينا ، أن تجرى اللجنة تقييما موضوعيا للاتجاه الذي نتحرك فيه ولا سباب ذلك لأننا على وجه التحديد نتجه صوب الدورة الاستثنائية المقبلة المكرسة لنتج السلاح • وعلى الرغم من انه من الصحيح ان لجنة نزع السلاح هي الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة وبالتالي تملك سلطة وحيدة ، فان سلطتها ، ونكرس ذلك مرة أخرى ، تتوقف في النهاية على النتائج التي تعطيها • اننا نواجه في العام الحالي دورة مختصرة ، ومع ذلك فانه يتوقع من اللجنة قدر أكبر من النتائج في العام الحالي : ولنواجه حقيقة انه يعقد عليها أمل اكثر مما في الماضي • هذه هي اذن الظواهر الدولية والداخلية التي تؤثر على المهمة المسندة الى اللجنة خلال الفترة من الآن وحتى عقد الدورة الاستثنائية الثانية • وأود الآن الانتقال باختصار الى هذه المهام :

ان الذين اشتركوا في جهود الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية على حق فسي ان يشعروا بالرضا • فلقد تم تحديد ووضع عدد من اكثر المجالات تعقيدا في وضع معاهدة محتملة للأسلحة الكيميائية • ولا تزال هناك مشاكل معقدة ، بعضها مضمونية وبعضها تقنية ، ولا سيما في ميدان التحقق من احكام معاهدة محتملة ، وبعضها بالطبع يتسم بقدر اكبر من الطابع السياسي •

ومما نأسف له كثيرا عدم اعتماد القرار التقليدي بشأن الاسلحة الكيميائية الذي اشتركت في تقديمه كندا وبولندا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية واليابان ، بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاخيرة • ان انعدام توافق الآراء بشأن ذلك القرار يمكن ان يعني ان الطريق مفتوح امام مناقشة مطولة بشأن المسائل الاجرائية اذا اختار ذلك البعض في هذه اللجنة • اننا نرى ان هذه المناقشة ستضحي ، ونخشى ان يحدث ذلك ، بالمضمون من أجل الشكل • غير اننا واثقون من انه يمكن تجنب هذه المناقشة ونأمل ونتوقع حقا ان تعتمد ولاية الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية بتوافق الآراء في هذه اللجنة •

والكثيرون يتوقعون ان يكون البرنامج الشامل لنتج السلاح " مركز " الدورة الاستثنائية الثانية لنتج السلاح • ويوجد قليل من المجالات التي يكون فيها اجراء بناء توافق الآراء المتمثل في ايجاد المقام المشترك الادني للاتفاق ورفع الرفع الى أعلى درجة اكثر اهمية من الوقت الذي نبذل فيه الجهود لوضع برنامج شامل لنتج السلاح يمكن للجميع قبوله • وسوف تتطلب هذه العملية صبرا ومرونة لانه لا يمكن التوصل الى توافق في الآراء الا عن طريق الحل التوفيقى • ولا تزال هناك مشاكل كبيرة والتوصل الى توافق في الآراء أمر غير مؤكد بأي حال • غير اننا نشعر بالتشجيع لانه يبدو ان هناك توافقا شاملا في الآراء بشأن عقد مؤتمرات استعراضية • وليس ذلك الا بداية ولكنها بداية طيبة •

اننا لا نزال نعتقد ان من مزايا اي معاهدة للأسلحة الاشعاعية منع فئة من فئات الاسلحة وامكانيات استحداثها مستقبلا • واننا لا نبالغ في اهمية مثل هذه المعاهدة ، ولكننا نعتقد انها ستشكل خطوة ايجابية • هذا ، وان أمكن ذلك بأي حال — ونعتقد ان ذلك ممكن — سيمثل الانتهاء من وضع نص هذه المعاهدة وقت عقد الدورة الاستثنائية الثانية أول دليل ملموس على قدرة لجنة نزع السلاح على انتاج اتفاق • ولهذا السبب الرمزي ، نعتبر ان الانتهاء من وضع نص أمر له قدر من الاحمية اكبر مما يكون له في ظروف أخرى • ولا يزال يوجد عدد من الاقتراحات يمكن ادماجها في نص معاهدة للأسلحة الاشعاعية ، ولا سيما اقتراح مقدم من السويد بشأن الحماية من الهجوم على المنشآت النووية المدنية • ومن المؤكد انه ليس مما يتجاوز مهارة هذا المحفل التفاوضي ايجاد اسلوب لتناول هذه المسألة بجديرة الى جانب الاعمال المنجزة فعلا بشأن المعاهدة •

وفي رأينا انه تم الآن استكشاف جميع جوانب مسألة ضمانات الامن السلبية ، وفي أحيان كثيرة بتفصيل كامل • وبناءً عليه ، فقد آن الأوان لبطوغ العقام المشترك الاعلى للاتفاق بشأن هذه المسألة • وفي الظروف الحالية ، ولا سباب تعرفها هذه اللجنة جيدا ، لا يحتمل الاتفاق على " صيغة مشتركة " • ولذلك فاننا نؤيد ، بوصفه حلا مؤقتا ، الاقتراح الداعي الى استكشاف السبل لكي يعلن مجلس الامن ، في قرار صياغته مناسبة ، مجمع ضمانات الامن السلبية لكل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية منفردة • واننا نعتقد ان مثل هذه الخطوة من جانب مجلس الامن ستكون مناسبة بصورة خاصة اثناء الدورة الاستثنائية الثانية •

وستستأنف المناقشة بشأن المسائل النووية داخل اللجنة — ولا يمكننا بعد ان نسميها تفاوضا — وقد شجعنا في الدورة الاخيرة بعض من جوانب هذه المناقشة : فقد اسهم في زيادة فهم القضايا المعقدة التي يثيرها وجود الاسلحة النووية ، وهو شرط اساسي ، فيما نعتقد ، قبل ان يمكننا التحدث على نحو مفيد عن نزع السلاح النووي • وفيما يتعلق بالاسلحة التقليدية ، ينبغي لنا ان نفهم سبب وجودها قبل ان ندافع عن نزع السلاح الذي يجب ان يستوفى شروطا معينة ، على النحو الواجب • ونأمل ، مع ذلك ، ان تتطور هذه المناقشة الى شيء أقرب الى الحوار تشارك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء من أجل الاغراض العملية والبنائة التي نعى اليها جميعا ، وليس من أجل الاغراض النظرية • وفي هذه الاثناء ، نرحب باستمرار العملية التي بدأت في العام الماضي • ولنستمر في اعطاء الاولوية للمسائل المضمونية على المسائل الاجرائية أو النظرية •

وفي هذا السياق ، نظل على اعتقادنا بأنه من المشر للجنة نزع السلاح ان تولي الاهمية الواجبة لمسألة انشاء فريق عامل معني بالحظر الشامل للتجارب النووية ، ولكن دعونا لا نعطي هذه المسألة اهمية مفرطة • ان ذلك يشكل في هذا السياق ، مسألة اجرائية ، وان كانت لها اهمية رمزية كبيرة بالنسبة للكثيرين • وينبغي ان يكون اهتمامنا الأساسي في النهاية هو عقد معاهدة لحظر التجارب ، ان اهتمامنا لا ينحصر في انشاء فريق عامل في حد ذاته • وما ينصح به ان نركز جهودنا على مجالات يمكن فيها احراز تقدم • وأود الآن ان أعرض بعض الاعتبارات التي يمكن ان نوجه لها جهودنا على احسن وجه •

ان تحقيق معاهدة متعددة الاطراف وقابلة للتحقق بشأن فرض حظر شامل للتجارب من أجل انهاء جميع التجارب النووية في جميع البيئات وجميع الازمنة لا يزال هدفا كندا اساسي • وهو أحد التدابير المترابطة الاربعة لتحديد الاسلحة النووية والمتعلقة بـ " استراتيجية الخنق " التي اقترحها رئيس وزرائنا في الدورة الاستثنائية الأولى التي عقدت في ١٩٧٨ • وقد أعيد التأكيد على مفهوم الاستراتيجية في البرلمان الكندي في حزيران / يونيو الماضي •

لقد شكل موضع فرض حظر شامل للتجارب جزءا من جدول اعمال الامم المتحدة منذ ١٩٥٤ • فمنذ عام ١٩٦٣ الذي وقعت فيه معاهدة حظر التجارب الجزئي ، طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة سنويا الى الهيئة التفاوضية في جنيف أن تتوصل الى اتفاق بشأن عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب • واجرى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مفاوضات من تموز / يولييه ١٩٧٧ الى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ حيث توقفت • وان توافق الآراء اللازم لانشاء فريق عامل مخصص لتناول التفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب كما طلبت ذلك الجمعية العامة للامم المتحدة أمر لم يتحقق بعد •

وكان اهتمامنا الرئيسي طوال السنتين الماضيتين أو حوالي ذلك ، يمثل في انه ينبغي للجنة نزع السلاح ان تقوم بدور اساسي ما في وضع معاهدة لحظر شامل للتجارب - ان تنجز هذه الهيئة التفاوضية بعض العمل المفيد والبناء ، في وقت مبكر ، دون الاضرار بانجازات المفاوضات الثلاثية . وقد طالبت كندا باستئناف هذه المفاوضات الثلاثية . واعلنت كندا ، منذ سنة ضمت ، " استعدادها للاسهام في تحديد دور اللجنة الاساسي " . وأعلنا على الملأ اننا نؤيد انشاء فريق عامل مخصص مزود بولاية مناسبة . واشتركت كندا في تقديم قرارات في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة تطلب انشاء فريق عامل على الرغم ، كما هو معلن في كلمتنا التي القيت في ١٦ تموز/ يوليه من العام الماضي ، من " ان هدفنا هو تحقيق عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب وليس انشاء فريق عامل في حد ذاته ، ويستند تأييدنا لانشاء فريق عامل الى اعتقادنا بأنه يمكن أن يقدم ذلك عوناً في هذا الاتجاه : أي انه ينبغي اعتبار الفريق العامل وسيلة لتحقيق غاية وليس الغاية ذاتها . . . . ودعونا لا نسمح بأن تتوقف المناقشات بشأن هذه القضية في اطار الرمزية على حساب المسألة الحقيقية المتناولة " .

ان مسألة انشاء فريق عامل معني بحظر شامل للتجارب تشكل مسألة اجرائية أساسا ولكننا سنؤيد انشاء فريق من الخبراء السياسيين برعاية لجنة نزع السلاح لمناقشة المسائل التي لم تكن موضع نزاع في المفاوضات الثلاثية من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ . ويمكن ان تشمل هذه المسائل الجوانب المالية والقانونية والادارية لتبادل دولي للبيانات المتعلقة بالاهتزازات على النحو الذي اقترحه استراليا في لجنة نزع السلاح في نيسان / ابريل ١٩٨٠ . وسينبغي بالطبع الاتفاق على ولاية هذا الفريق بالتشاور مع الدول الثلاث المتفاوضة .

ان كندا ليست مقتنعة بأنه ينبغي ان يستمر تجريب الاسلحة النووية الى الابد أو بسرعه الحالية المقلقة . وينبغي ان يكون من الممكن فرض قيود على عدد التجارب وقوتها ، وأيضاً على المواقع الجغرافية لا مكن التجارب . ويمكن ان تضاف الى اتفاقات التجريب النووي الحالية اتفاقات أخرى من شأنها ان تتقدم نحو الهدف المتمثل في عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب في النهاية . وهناك ضرورة لتحريك عملية التفاوض بعض الشيء . وهناك ضرورة لتجنب الاضرار الملازمة لاستمرار التجديد في عملية التفاوض بشأن التجريب النووي . وقد تم تحقيق عدد من معاهدات تحديد الاسلحة نتيجة للسوابق التي تم ايجادها في اطار وضع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في ١٩٦٣ . وهي تشمل معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية المعقودة في ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية في الاغراض السلمية المعقودة في ١٩٧٦ . واحتج البعض بأن التصديق على معاهدة الحد من التفجيرات الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية في الاغراض السلمية سيكون أمراً غير مستصوب ويمكن ان يكون عكسي النتائج . ونحن لا نتفق مع هذا الرأي . ان هاتين المعاهدتين ، اذا نفذتا بالكامل ، بالتعاون الدولي ، يمكن استخدامهما والبناء على اساسهما للتقدم نحو عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب .

ان التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات في الاغراض السلمية من شأنه ان يؤدي الى نفاذ فرض قيود على القوة ، وان يكن ذلك على مستوى عال . ومن شأنه أيضاً ان يؤدي الى نفاذ تبادل البيانات التقنية بشأن برامج التجريب وقصر التجريب على أماكن معينة محددة كما ينص على ذلك في بروتوكول الحد من التفجيرات الجوفية للأسلحة النووية

ومن شأنه أيضا ان يؤدي الى نفاذ احكام بروتوكول معاهدة التفجيرات النووية في الاغراض السلمية بتناول الترتيبات التقنية لمراقبة المعلومات وتبادل لها \*

وثمة خطوة أخرى عظيمة الفائدة تتمثل في استئناف المفاوضات الثلاثية من أجل الهدف المحدد للتفاوض على اتفاق لمرحلة ثانية مما سيعمل على زيادة تحديد اعداد التجارب وقوتها وتعيين اماكن التجريب \* ويمكن ان يكون هذا الاتفاق لتخفيضات معينة ، أو حتى أفضل من ذلك ، لمجموعة من التخفيضات على مدى الزمن \*

ومع تقدم مثل هذه العملية ، سيبدو من الممكن توقع قيام فريق الخبراء المخصص للظواهر الاهتزازية التابع للجنة نزع السلاح بدور اكبر باشراكه في جوانب تبادل المعلومات الذي سيتم مع المعاهدتين السالفتي الذكر \* وفي مرحلة ما في مستقبل ليس بالبعيد جدا ، ستظهر أيضا فائدة تنفيذ التبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالاهتزازات \*

وتنفيذ تدبير التحقق الدولي هذا فيما يتعلق باتفاق مؤقت يعني ضمنا ان هذا الاتفاق ، بمجرد التوصل اليه في المفاوضات الثلاثية من شأنه ، وعلى الأقل من نواح معينة ، أن يؤدي الى اشتراك لجنة نزع السلاح \*

ان كندا تأمل ان ينضم البلدان الآخرا الحائزان للأسلحة النووية ، وهما فرنسا والصين الى هذه العملية ، وان يوقعا معاهدة حظر التجارب الجزئي \*

وينبغي ان تجعل الثقة التي سببها اتفاق ثان لمرحلة ثانية ، بدورها ، من الممكن عقد أي اتفاقات أخرى بشأن أي تحديدات وتخفيضات أخرى قد يقتضيها الامر للتقدم صوب عقد معاهدة دائمة لحظر شامل للتجارب \*

ان الافكار الواردة اعلاه مقدمة في محاولة للمساعدة على تركيز جهود اللجنة على ما يبدو لنا ممكنا - تحرك ما ايجابي وبناء في عملية التفاوض على التجريب النووي \* وانه لما يسر وفدى ان يعمل من أجل تحقيق هذه الغاية التي يتمثل هدفها النهائي في تحقيق هدف هام من أهداف المجتمع الدولي وهو عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب \*

وأود في ملاحظاتي الختامية القاء نظرة على العلاقة القائمة بين اللجنة والدورة الاستثنائية الثانية \* اننا نعتقد انه من مصلحة اللجنة ان تنجز قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية اكبر عدد ممكن من المهام التي كلفت بها \* وقال البعض انه ينبغي ان تترك البنود التي لا تلائم طبيعتها بسهولة ايجاد حل لها في اللجنة للدورة الاستثنائية نفسها \* ولا يجب ان نتوهم بأي حال انه يمكن معالجة المسائل التي بقيت بدون حل في هذا المحفل التفاوضي على نحو اسهل في الدورة الاستثنائية التي يختلف كل من وظائفها وهدفها اختلافا جوهريا \* ونحن نعتقد - وهذا هو فعلا هدفنا - انه ينبغي ان يكون اسهام اللجنة في الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح اكبر ما يمكن ، وينبغي الا يكون اسهامها عبثا ، وهو ما قد يحدث فعلا لو ان اللجنة قصرت عن تحقيق اهدافها \* ان لجنة نزع السلاح تحت التجربة بالمعنى الحقيقي وسيحكم عليها تبعا لما ستقدمه من نتائج الى هذه الدورة \* ولذلك فلنبدأ واضعين ذلك نصب أعيننا تماما \*

الرئيس : اشكركم للكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة \* أعطي الكلمة الآن

الى ممثل مصر السفير اليرسدي \*

السيد الريدي ( مصر ) ( الكلمة بالعربية ) : السيد الرئيس، انك وقد افتتحت هذا الاجتماع باسم الله الرحمن الرحيم فاننا ندعو الله معك ان يجعله اسهاما على طريق الوصول الى عالم أفضل • كما ننتهز الفرصة لنهنئك على ادارتك لاعمالنا ولننتهز الفرصة لعرب لك عن أظيب تمنياتنا لشعب ايران الشقيق الذي تربطه بشعبنا أواصر لا تنفصم ، كما نعرب عن تقديرنا البالغ للسفير ساني رئيسنا السابق • لادارته الحكيمه والممتازة لاعمال هذه اللجنة •

كما اود باسم وفدي ان نعرب للوفد الايطالي عن حزننا وأسفنا لوفاة زميلنا العزيز السفير مونزميلو •

كما أرحب بكل الزملاء الجدد هنا مندوبي استراليا وبلغاريا وبورما وألمانيا الفيدرالية وايطاليا ونيجريا والولايات المتحدة •

ومن الطبيعي ، ونحن نبدأ جولة جديدة من اعمال لجنة نزع السلاح ان نتوقف لحظة لالقاء نظرة على الوضع الراهن بالنسبة لسباق التسلح الذي تهدف مناقشاتنا هنا الى العمل على كبح جماحه • وفي هذا فانه لمن المؤسف انه مع كل هذا النشاط في المناقشه واستصدار القرارات فان عجلة انتاج أسلحة الدمار الشامل تدور على الدوام بسرعة متزايدة ، وتكتسب من التقدم التكنولوجي المذهل مزيدا من الكفاءة والفعالية بحيث أصبح الآن من بين نوعيات الاحصاءات الثابتة تسجيل عدد المرات التي يمكن لترسانات الاسلحة الحالية ان تقضي بها على الجنس البشري ، ووصلنا الى حالة لم يعد فيها ممكنا اعمال الخيال لتصور مدى الطاقة الدموية التي تنطوي عليها ترسانات السلاح الموجودة حاليا أو مدى ما ينفق على انتاج المزيد منها •

في هذا المناخ العجيب الذي يصاحبه هذا النقاش المطول على مدار العام حول نزع السلاح ، وهو النقاش الذي نشكل نحن هنا جزءا هاما منه فاننا لا نملك الا أن نعجب من مدى الهوه بين الكلمة والفعل ، أو بين الوعد والانجاز •

فمنذ انعقاد الدورة الخاصة الاولى للجمعية العامة في صيف عام ١٩٧٨ والتي تقر فيها وضع الاساس لاستراتيجية دولية لنزع السلاح ، وتم بلورة وترشيد الجهاز الدولي لنزع السلاح بشقيه ، الاول للمداولات والثاني للمفاوضات وهو الشق الذي تمثله لجنتنا هذه ، فانه لم يتم تحقيق انجاز واحد ونكاد نجد أنفسنا اليوم أمام طريق مسدود •

فاذا اضفنا الى ذلك ما نعلمه عن استمرار تدور الاوضاع الاقتصادية بالنسبة لدول العالم الثالث ، وغياب أي تقدم في الجهود الدولية الرامية الى اقامة نظام دولي اقتصادي جديد وعادل بينما يجري تبديد تلك الكميات الهائلة من مصادر العالم المادية والبشرية ، وانفاقها في انتاج المزيد من ادوات الحرب والفتنة ، فان الصورة تكون بالفعل أدعى الى التأمل والتدبر حول مغبة الطريق الذي نسير فيه •

اننا ياسيادة الرئيس كدولة نامية قد تجاوزنا مع كل ما طلب اليها ، وليس هناك ما يعلو في هذا الشأن على انضمام هذا العدد الهائل من الدول غير النووية ، والتي يشكل أغلبها دولا نامية غير مرتبطة بأحلاف عسكرية — الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، التي تضع بالمقابل على عاتق الدول النووية التزامات محددة بالنسبة لتحقيق نزع السلاح النووي ووقف التجارب النووية ، وهي الالتزامات التي لم يتحقق منها للأسف شيء على الاطلاق حتى الآن •

وعلى مستوى اللجنة هنا فاننا مع مجموعة الدول غير المنحازة قد فعلنا كل ما يمكن لنا أن نفعله وقد منا كل ما يمكن تقديمه من اقتراحات بقصد دفع عجلة العمل في اللجنة ، الا أننا للأسف نرى انفسنا هنا عاجزين عن أن نشر الى اي انجاز حقيقي عبر السنوات الاربع التي ستفصل بين دورى الانعقاد الخاص الاول والثاني للجمعية العامة وليس أدل على ذلك من فشلنا - رغم الحاحنا ورغم قرارات الجمعية العامة المتوالية - في انشاء اطر عمل اللازمة لبحث البندين الاول والثاني على جدول الاعمال .

ليس من شك في أن ثمة ارتباطا بين الجوالدولي الذي يساعد على مفاوضات نزع السلاح وبين السلوك الدولي وان العالم في الفترة الاخيرة قد شهد مزيدا من الانتهاكات لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وما تعرض له شعب أفغانستان الشقيق وما زال يتعرض له خير شاهد على ما نقول ، ونضيف اليه ما نراه من مظاهر الاستخدام المتصاعد لسياسة القوة وانتهاك سيادة الدول واستغلالها السياسي ومحاولات ضم الاراضي بالقوة ، كل هذه الاعتداءات تؤثر بلا جدال على الجوالدولي العام وتزيد من الشعور بالشك وعدم الثقة وعدم الاستقرار ، وبالتالي فان مسؤولية الدول الكبرى تكون مسؤولية رئيسية ، في وجوب مراعاتها في سلوكها لمبادئ القانون الدولي واحكام ميثاق الامم المتحدة ، كما ان عليها مسؤولية كبرى من أجل تدعيم الأجهزة الدولية التي تقدم اطارا متفقا عليه لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وردع العدوان وتأكيد احترام مبادئ الميثاق .

من أجل ذلك فربما كان من بين ما يتعين على الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة أن تفعله أن تنظر في العلاقة بين نزع السلاح ، وبين كل ما يتصل بالا من الدولي والسلوك الدولي وتنشيط أجهزة حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وضمان احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة وتنفيذ قراراتها .

الا أننا في الوقت نفسه لا نعتقد أن مفاوضات نزع السلاح يجب أن تتوقف تحت أية حجة من الحجج أو اي ظرف من الظروف . . . . . ففضايا نزع السلاح أصبحت من الخطورة والاحتمية ما يحتم استمرارها وعدم توقفها لاي سبب من الاسباب ، فليس هناك من يمكن أن ينكر أن تكديس السلاح النووي وتطويره انما يشكل اليوم الخطر الاول والحال على بقاء الجنس البشري ككل .

ومن هنا فاننا نرحب بالمفاوضات الامريكه السوفيتيه التي بدأت في جنيف في ٣٠ نوفمبر الماضي حول ازالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ونعتقد أنها تشكل تطورا ايجابيا هاما فرغم ما طرأ على الجوالدولي من تعقيدات فان هذه المفاوضات قد بدأت ، ونحن نتمنى لها كل نجاح ، ونشارك في رغبة الطرفين في تحقيق الامن الاوروبي الذي تستطيع فيه شعوب أوروبا أن تعيش في جو خال من شبح استخدام الاسلحة النووية على اراضيها .

ان مصر تهتم بهذه المفاوضات بشكل خاص لانها في النهاية تدعم الامن في أوروبا وهما ما سيكون له بدوره أثرا ايجابيا على الامن في منطقة الشرق الاوسط وعلى الجهود التي تبذلها لا نشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، وفي افريقيا .

في الوقت نفسه نحث الطرفين بكل ما نملك من قوة ان يتفقا على اللقاء في اقرب وقت لبدء المفاوضات حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ولا شك ان هذا من شأنه أن يزيد من اطلالة الأمل التي نراها وسط جو مشبع بالتشاؤم .

وأود أن أعلق الآن بشيء من الأيجاز على عملنا هنا في اللجنة ، ولا يمكن لنا إلا أن نبدأ بتأكيد موقفنا المبدئي ومطالبتنا المستمرة بضرورة أن تمارس لجنتنا هذه مسؤوليتها بالنسبة للبيدين الأول والثاني الموضوعين على جدول أعمالها منذ نشأتها ، وهما الخاصان بالحظر الشامل للتجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي . وأود أن أعبأ إلى الأذهان ما أعلنته مصر بمناسبة تصديقها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في مثل هذا الوقت من العام الماضي . أن مصر وهي تتخذ هذه الخطوة وتتقبل الالتزامات الناشئة عنها قد ناشدت الدول النووية أن تنفذ ما عليها هي أيضا من التزامات مقابلة ، ولقد جاء في البيان الذي أصدرناه مصاحبا لتصديقنا على المعاهدة وتم توزيعه كاستند من مستندات لجنة نزع السلاح ما يلي :

"تود مصر أن تعرب عن استيائها الشديد لعدم قيام الدول الحائزة على الأسلحة النووية - وخاصة القوتين الأعظم - باتخاذ إجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

ثم يستطرد البيان

"ومن ناحية أخرى وبعد مرور أكثر من ١٧ عاما على توقيع معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ما زالت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتذرع بمختلف الصعاب لعدم تحقيق الوقف الأساسي لجميع تجارب الأسلحة النووية في حين أن كل ما يعوزها في الواقع هو اتخاذ القرار السياسي لانجاز هذا الوقف"

وانطلاقا من هذا الموقف الواضح فاننا مرة أخرى نلح ونطالب الدول النووية بأن تنفذ التزاماتها التي ارتبطت بها في هذا الشأن . كذلك فاننا نعتقد أن من حقنا ان نستمع إلى ما يلقي الضوء على مصير المفاوضات الثلاثية التي كنا نؤمل مع غيرنا أنها ستساعد اللجنة على ممارسة مهمتها الأولى والحيوية، كما نواصل مطالبتنا بضرورة انشاء مجموعة عمل حول هذين الموضوعين حتى تتمكن اللجنة من الاضطلاع بمسؤولياتها بالنسبة لأخطر وأهم موضوعات نزع السلاح على الاطلاق .

بأتي بعد ذلك موضع الأسلحة الكيميائية الذي أمكن في شأنه قطع شوط كبير في مجال الاتفاق على عناصر محددة وصياغات تفصيلية لاتفاقية تحظر انتاج وتطوير وتكديس هذه الأسلحة حظرا نهائيا وتدوير المخزون منها لقد اصبح الاسراع في عقد هذه الاتفاقية أمرا ملحا وعاجلا في ضوء كل التطورات التي تتبى بأن العالم مقبل على المزيد من انتاج هذه الأسلحة بما يخلق تعقيدات اضافية اذا لم نتوصل إلى اتفاق سريع بشأنها ، وهو ما يضعنا اليوم أيضا أمام مفترق طرق ، وما يتعين معه على اللجنة ان تبادر بحشد كل جهد ممكن من أجل الانتهاء من اعداد هذه الاتفاقية ، مستفيدين من التقدم الذي تحقق في العام الماضي في مجموعة العمل تحت قيادة السفير لد جارد .

ولما كانت الدورة الخاصة الثانية على وشك الانعقاد ، فاننا بطبيعة الحال نعمل تحسنت ضغط عامل الوقت بالنسبة لبعض الامور التي لا بد أن ننتهي منها ، ولا شك أن أول ما نقصده هنا هو البرنامج الشامل لنزع السلاح ، والذي نأمل ان ننتهي من الاتفاق عليه واعداده قبل ان ينفذ عملنا هنا في شهر ابريل القادم ، لقد قطعت مجموعة العمل المكلفه بهذا الموضوع شوطا لا بأس به

في بحث العناصر المختلفة للبرنامج ، ويبقى الاتفاق حول عدد من القضايا الرئيسية وخاصة تلك المتعلقة بتدابير البرنامج وطبيعته والاطار الزمني اللازم لتنفيذه .  
الا أنه الى جانب البرنامج الشامل الذي نأمل في الانتهاء منه قبل انقضاء عملنا ، ألا يجدر بنا أيضا أن نعمل على الانتهاء من بعض ما في أيدينا من أعمال بحيث يمكن تقديمها الى الدورة الخاصة ؟

ولعله من أهم ما ينبغي أن نعمل على انجازه في هذا الشأن هو التوصل الى تعهد واضح وقاطع تلتزم بمقتضاه الدول النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية . لقد اصدرت الدول النووية اعلاناتها أثناء الدورة الخاصة الاولى ، وهناك الآن قناعه عامه بأن هذه الاعلانات غير كافية ولا توفر الضمان المطلوب ، واذا استطعنا ان نتوصل الى اتفاق على اساس المناقشات التي جرت في مجموعة العمل وفي اللجنة وفي الجمعية العامة تلتزم بمقتضاه الدول النووية بشكل واضح وخال من الثغرات بنبذ استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية ، فان هذا بلاشك سيكون انجازا هاما واستجابة للمطلب المبرمج للدول غير النووية التي تخلص أغلبها عن الخيار النووي في اطار تعاقدى واخضعت منشآتها النووية لاجراءات التفتيش والرقابة الدولية .

في نفس الوقت فاننا ينبغي أن ندفع بجهودنا للانتهاء من اتفاقية حظر انتاج واستخدام الاسلحة الاشعاعية ، فنحن رغم اعتقادنا أن هذه الاتفاقية لا تشكل واحدة من الاولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح ، الا انها خطوه على طريق المحاولات التي نبذلها للحيلولة دون استحداث أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ولأننا نعتقد بأهمية تقنين حظر الهجوم على المنشآت النووية السلمية ، وهو الامر الذي أكدته الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي السلي العراقي في الصيف الماضي ، فاننا نرجو أن يكون ممكنا ايجاد حل في هذا الشأن ، بأن تتفهم الدول النووية والمشاركة في ائتلاف نووية هذا المطلب العادل والمعقول للدول غير النووية وهو المطلب الذي أثبتت الأحداث أهميته .

ومنذ أكثر من عشرين عاما ، وعلى وجه التحديد ، غدا اطلاق الاقمار الصناعية الاولى في الفضاء ، كانت مصر مع مجموعة من الدول غير المنحازة رائدة في المطالبة بتأمين عدم استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض غير السلمية .

ورغم اننا نعتقد أن افضل اسلوب لعلاج هذا الموضوع يتمثل في ايجاد القاعدة القانونية أو التشريع الدولي الذي يحظر استخدام الفضاء في الاغراض غير السلمية ، مما كان يستوجب احالة الموضوع الى اللجنة الفرعية القانونية للفضاء ، الا اننا رغم ذلك ولما ابداه الكثيرون من تفضيلهم احالة الموضوع الى لجنة نزع السلاح ، فقد وافقنا على هذا الرأي وأيدنا ادراج الموضوع على جدول الاعمال ، الا اننا نود في هذا الصدد بأن نؤكد أمرين :

الاول : هو أن يكون من الواضح أن هدف البحث هو تأمين استخدام الفضاء الخارجي ضد الاستخدامات غير السلمية ، ولا ينتهي الامر الى الوقوع في متاهة قد يستهدف منها تقنين بعض الاستخدامات غير السلمية للفضاء .

الثاني : الا يكون عملنا هذا مؤديا الى الانتقاص بأى حال من الامة التي يجب ان نعطيها لموضوعات نزع السلاح ذات الاولوية وخاصة نزع السلاح النووي ووقف التجارب النووية وهي الموضوعات العاجلة الملحة على جدول أعمالنا ••

ولربما يكون من المفيد — في وقت مناسب — ان تقوم السكرتارية في الوقت المناسب باعداد تجميع للوثائق والاقتراحات التي تشكل خلفية الموضوع ، بما يساعدنا في عملنا هنا حول هذا الموضوع •

ان انعقاد الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة سيجعلنا جميعا كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي نقف ووقفه تأمل وتدبر وتقييم للجهود المبذولة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وفي هذا الصدد فان على لجنتنا هذه الان مسؤولية خاصة لمساعدة الجمعية العامة بما ستعده من تقييم على استجلاء الموقف الذي يزداد مع الايام سوءا وتقييم واستخلاص النتائج التي تساعدنا على التوصل الى أفضل السبل التي يمكن بها رسم طريق يسودى بالانسانية الى أن تعيش في عالم أكثر أمنا واثراقا •

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة ، وعلى الاشارة الرقيقة التي خصتم بها شعب بلادي • والآن ، اعطي الكلمة لممثل بيرو ، سعادة السفير فالد يفيازو •

السيد فالد يفيازو (بيرو) (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية ) : سيدى الرئيس ، اسحوا لي ان أعرب لكم عن ارتياح وفد بلادي لاطلاعكم برئاسة هذه اللجنة • ويمكنكم الاعتماد على تعاوننا التام ، وان كان متواضعا بالتأكيد ، في أدائكم لمهتكم الخطيرة والدقيقة • كما أود ان أعرب من خاللكم عن تقديرنا العميق للعمل الناجح الذي قام به سلفكم السفير ساني من اندونيسيا •

وأود ان أعبر عن تقديري لذكرى صد يقنا وزميلنا الموقر السفير كورد بيرو دي مونتيزيمولو الذي مثل بلده ، كرئيس للبعثة ايطاليا الدائمة ، بكل سمو وجدارة ولباقة ، وهو ما أكسبه احترامنا وتقديرنا • واني اقدم أخلص التعازي للبعثة الايطالية •

كما يرحب وفدى كذلك بالمثلين الجدد لاستراليا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وبلغاريا وبورما وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الامريكية ، ويقدم لهم كل تعاون •

اننا نجتمع في وقت تسوده أحداث دولية معينة تسببت في خلق قلق عميق لقطاعات كبيرة من الرأى العام العالمي ، التي انزعجت مما يعتبره البعض ، عن صواب ، بمثابة عودة صريحة ومحضة لما يدعى بالحرب الباردة ، اى العودة الى علاقة بين القوى العظمى تقوم على المواجهة وعلى التنافس الجامح •

وعلى اى حال ، يجب الاعتراف بان النظام الدولي في سبيله نحو عدم استقرار متزايد من جراء أزمة الثقة التي تتطور على ما يبدو بين العالمين المعروفين بالشرق والغرب •

وليس سرا ، لمن يطالع الصحافة الدولية ، ان معظم التوترات والازمات الدولية الحالية قد ازدادت نتيجة للتغير الذي طرأ على التصور الاستراتيجي على صعيد القوى العظمى •

وعلى سبيل المثال ، فان الافتراض القيامي المتمثل في " التدمير المؤكد المتبادل " الذي تكون أحرفه الاولى كلمة " مجنون " باللغة الانكليزية في رمزية ابحاثية ، يجرى الاستعاضة عنه حاليا بافتراض " حرب نووية محدودة " أو حرب يمكن التحكم في آثارها • وفي نفس الوقت ، تبذل جهود متعجلة لاقامة قوة تكون باستمرار على أهبة الاستعداد وقادرة على التدخل في أى مكان من الكرة الارضية ، كما يجرى احياء الاحلاف الاقليمية الهالية والمترنحة " للدفاع المتبادل " التي انشئت نتيجة الحرب الباردة •

وليهذه التغييرات الجوهرية في التصور الاستراتيجي على الصعيد العالمي انعكاسات خطيرة ليس على العلاقات بين الشرق والغرب فحسب ، بل وكذلك على الجنوب ، اى على البلدان النامية ككل •

كما ان امكانية حدوث حرب نووية — بحيث يصبح المفهوم التقليدي للردع مفهوما بالباطل — ليست امكانية مقبولة الآن فحسب ، بل هناك خطط توضع استنادا الى هذه الامكانية وفي العلاقات الدولية ، يتوقف كل شئ على السيطرة المطلقة على الازمة بين الشرق والغرب •

وليس هناك وقت الآن للحوار بين الشمال والجنوب ، ولا مكان لمدونة دولية للسلوك تحكم سير اعمال النظام الدولي القائم حاليا • وليس ثمة حاجة الى تقنين قانون البحار الدولي ، ولا حاجة تدعو الى ايجاد نظم اخرى ، مهما كانت مواضعها • ويجرى الآن اعادة تعريف مفهوم التعاون الدولي من أجل التنمية حيث تطغى الاتفاقات الخاصة والثنائية على الاتفاقات العامة المتعددة الاطراف ، كما وأن مسألة مكافحة التخلف — اى الجمع والفقر والمرض وعيش الفرد على هامش المجتمع وانكار حقوق الانسان الاساسية — وهو الامر الذي يعاني منه اثنان من اصل ثلاثة اشخاص في العالم ، لم تعد مسألة ذات اولوية للمجتمع الدولي •

ان المسألة التي تكتسي اولوية الآن هي مسألة " الامن " على النحو الذي حدده الشمال وهذا يعني المزيد من النفقات العسكرية وعددا أقل من البرامج الاجتماعية في كل مكان ، وذلك في فترة ركود مستمر •

ان بلداننا لا يمكنها ان تتحمل انعكاس وضع هذه الاولويات ، ولا نحن نفهم الفرق بين مفهومي " الامن " و " التنمية " اذ انهما نفس المفهوم فيما يخصنا • وانعدام الامن الذي تعاني منه بلداننا حاليا هو نتيجة تخلف مجتمعاتنا — وبناء عليه ، فان تنفيذ متطلبات أمننا يستلزم بالضرورة تحقيق تقدمنا وهو الامر الذي لا يقل عن القدرة على منح مواطنينا مستويات معيشة تتلاءم والكرامة الانسانية المعلن عنها في اعلان عالمي رسمي •

هذا هو مفهومنا للامن : اننا الآن بصدد خسارة حرب اقدم واكثر فتكا من أى حرب شهدنا هذا القرن ، وهي حرب تقتل كل يوم الآلاف من اطفالنا ورجالنا ونسائنا وكهولنا •

وترتعد فرائضنا لفكرة القنبلة النووية المقيتة ، ولكني أتساءل كم منا ترتعد فرائضه بنفس الدرجة من الخوف لفكرة القنابل غير المموسة من الجمع والعرض والتي لا تضر الاشياء ولكنها مبيتة لبني الانسان ، والتي ما انفكت تلقى باستمرار بسبب فشلنا في التحرك ، على كل ركن من أركان العالم المتخلف منذ أن أصبح تاريخه جزءا من تاريخ الغرب كنتيجة لظاهرة الاستعمار •

كلا بإسادة الرئيس، اننا لا نوافق على التعاريف الاستراتيجية الجديدة ، فهي تضعنا في الدرجة الثانية أو تتجاهلنا بكل بساطة ، وهي تسلبنا هوياتنا القومية وتضع مستقبلنا في أيدي بلدان أخرى ، مهما كانت صداقتها لنا •

انه لمن المؤلم ، ولكنه متصل بالموضوع ، ان نرى كيف تتأثر عملية نزع السلاح بهـذـه التطورات •

فحقيقة الأمر — اذا كانت تكمن فعلا في بيانات كبار المسؤولين الحكوميين وفي أرقام معينة لميزانية الدفاع ولبيعات الاسلحة — هي انه حدث تصعيد لسباق التسلح ، ولم يقتصر على القوتين العظميين ولا حتى على اى قوة من القوى الكبرى ، بل تفشى في العالم النامي •

ولدى البلدان النامية مثل بلدى أسباب معينة أخرى لهذا الانشغال تحجبه بالنسبة لنا آفاق الحوار بين الشمال والجنوب الذى نعتقد انه بإمكاننا ، كبلد نام ، ان نعرض فيه مصالحنا الوطنية على الساحة العالمية بطريقة أفضل •

اننا ندرك أن بعض الدول تشك حتى في صحة فكرة هذه الطريقة الاخرى للنظر الى النظام الدولي — على ان القضية ليست قضية شعارات أو كلمات بل انها ، في رأينا ، قضية اثبات وذكور حقيقة من الحقائق الاساسية للنظام العالمي الحالي ، اى تعايش الدول المتقدمة والدول النامية في نسق من العلاقات المتداخلة التي تضع البلدان النامية ، عن غير عمد أحيانا ، تحت رحمة الدول المتقدمة •

فحين تعطس قوة عظمى ، يصاب العديد من البلدان الصخرية بزكام ، وهذا هو الأثر الشائع جدا لما يسمى " بالاعتماد المتبادل " ، الذى لا يتذكره على ما يبدو الا البعض، وهو يظهر مدى هشاشة البلدان الضعيفة وتبعيتها •

وأوضح الامثلة على انعدام التناظر في العلاقة بين مجموعتي الدول ، انما يوجد في ميدان الامن وفي سياسة التسلح •

وعلى عكس ما يعتقد البعض، فان بلدان العالم الثالث لها حقا مصالح مباشرة وحيوية في عملية توجيه وتحديد العلاقات بين الكتل السياسية الاقتصادية العسكرية ، التي تؤثر تصوراتها الاستراتيجية والامنية مباشرة علينا ، على النحو الذى يوضحه تصاعد سباق التسلح والازمات الدولية التي ظهرت في العالم النامي •

وكقاعدة عامة ، حدثت أكبر حشود للترسانات في البلدان النامية ، ومن ثم اندلعت أكثر الحروب ضراوة التي مر بها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في المناطق الواقعة في قبضة التنافس والتوتر بين الشرق والغرب •

وحتى خلال العصر الذهبى للانفراج ، وهو انفراج يبدو لنا غيابه اليوم كمأساة ، لم يحدث اى تغير ملحوظ في هذه الديناميكية ، اى بعبارة أخرى في الحقيقة التي يمكن اثباتها تاريخيا وهي ان التنافس بين الكتلتين ، بقوتيهما الرادعتين المتبادلتين ، تميل بطبيعتها الى التأثير على المناطق المحيطة بالعالم الثالث ، الذى تصب من ثم مسرحا عاجزا يذهب ضحية المجابهات الاجنبية •

ان تعريف القوتين العظميين " لمصالحهما الحيوية " و " لاهتماماتها الاستراتيجية " أو لافكار مماثلة ، تعريف يقوم على افتراض ان الاطار الطبيعي لمتل هذا التعريف هو العالم بأكمله .  
ومن أهم الآثار المترتبة على طريقة نظر القوتين العظميين لنفسيهما وللواقع الدولي والستي تميز المواقف التي اعتمداها ، الأثر المتمثل في التوزيع غير المتكافئ للامن على مستوى العالم ، وهو من ثم نظام غير عادل وغير متناسق شأنه في ذلك شأن النظام الذي يميز المستويات الهيكلية الاخرى في العلاقات بين البلدان الضعيفة والبلدان القوية .

ان هذه البلدان القوية ، التي تشكل أقلية مطلقة في مجتمع الامم وتساهم مساهمة ضئيلة في عدد سكان العالم ، تتمتع رغم ذلك بشبه احتكار للامن على حين أن البلدان الضعيفة تجد أنفسها مرغمة على ان تعيش في خوف مستمر لان حقها في تعريف افكارها الخاصة بشأن الامن لا يحظى بالاحترام .

وهذا ناتج عن أن أمن البلدان المحيطة يكاد يعرف دائما من زاوية المصالح ليس فحسب المصالح ، بل الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعقائدية للكتلتين اللتين تتنافسان من أجل السيادة على العالم ، واللذين يبدوان أمام العالم النامي ، فيما يخص الانماط العقائدية والسياسية والزعامة الدولية ، بثابة الخيارين البديلين الوحيدين .

وطبقا لنظرتنا الى العلاقات الدولية ، فان مصالحنا تركز على ضرورة اقامة نظام أممي دولي جديد يضمن حقوق البلدان النامية المشروعة في أن تحقق تنميتها في ظل استقلال حقيقي وفي أن تسلك مسار عدم الانحياز تجاه الازمة بين الشرق والغرب وهي ازمة ليست حتمية أو مرغوب فيها من البديهي أن ينتابنا القلق الشديد بشأن تعثر الحوار وبشأن ازمة الثقة المتبادلة بين القوتين العظميين اذ أننا نعلم انه اذا استمرت الاحداث على ما هي عليه الآن ، فان البلدان النامية ستتحمل اكبر قسط من الضرر .

اننا كأمركيين لا تبنين قلقون بشكل خاص لان امريكا الوسطى في طريقها الآن لتصبح بؤرة اضطراب حرجة وجديدة بسبب المحاولات المستمرة لا خضاع مشاكلها المعقدة لمنطق الجدلية بين الشرق والغرب غير الملائم وبسبب التصريحات العلنية بشأن امكانية حدوث تدخل أجنبي مباشر في المنطقة .

وشعوب هذا الاقليم الشقيق ، وهم ورثة تاريخ مشترك ، لا ينبغي لهم ان يعانون من اى تدخل في مجهوداتهم الرامية الى العثور على حلول لمشاكل خاصة وقد بمة قدم الزمن لتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتطور والاستقرار في مؤسساتها في جود ديمقراطي ومتعدد حقيقي تحترم فيه حقوق الانسان احتراما تاما .

اننا من ثم نعارض اى تدخل اجنبي في شؤون هذا الاقليم ، كما ذكر ذلك في العديد من المناسبات وزير بلدي للشؤون الخارجية .

كما اننا قلقون كذلك بشأن الزيادة الملحوظة في تدفق الاسلحة على هذه المنطقة وادخال معدات عسكرية متطورة جدا في امريكا اللاتينية خلت منها هذه المنطقة حتى الآن .

ويخلق استيراد أسلحة ذات تكنولوجيا عالية مشكلات وصعوبات لجميع البلدان النامية ، ولا يعزى السبب في ذلك الى انه من الفاضح ان تستخدم موارد نعمة — كان يتعين انفاقها على

مشاريع اجتماعية وعلى التنمية — لشراء اسلحة باهظة الثمن جدا فحسب ، بل ولا ن مثل هذا الاستيراد يزيد من طاقة البلد المستفيد على الاعمال العدوانية ويجعلها تابعة تكنولوجيا للبلدان التي تزودها بهذه الاسلحة ، ويمكن استخدام هذه التبعية لخلق انحياز سياسي واستراتيجي • ويؤدى بنا هذا الى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وهي مظهر من مظاهر مشكلة نزع السلاح له أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية •

وطبقا لتقرير فريق الخبراء الدولي ، وهو نخبة مختارة مكونة من شخصيات مرموقة كانت ترأسها السيدة ثورسون ، التي نرحب بوجودها بيننا ، والذي طلبت اليه الامم المتحدة ان يبحث في طبيعة هذه العلاقة ، فان الروابط بين نزع السلاح والتنمية تتضمن الحقائق الهامة التالية : استهلك سباق التسلح سنويا ، خلال الثلاثين سنة الماضية ، زهاء ٦ في المائة من الموارد المتوفرة في العالم •

صنعت القوى النووية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اكثر من ٤٠٠٠٠ رأس حربي نووى بطاقة انفجار مختلطة تفوق مليون مرة طاقة انفجار القنبلة التي القيت ، في اظلم فصول تاريخ البشرية ، على هيروشيما سنة ١٩٤٥ •

فلو تمكننا من اعادة استعمال المواد التي استخدمت لصنع واقامة ٢٠٠ قذيفة عابرة للقارات ذات قاعدة برية لتوفر لدينا ما يقارب ١٠٠٠٠ طن من الألومنيوم و ٢٥٠٠ طن من الكروم و ١٥٠ طن من التيتانيوم و ٢٤ طن من الجريسيوم و ٨٩٠٠٠٠ طن من الصلب و ٢٤ مليون طن من الاسمنت • يعمل اكثر من ٥٠ مليون شخص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بما في ذلك ما يقارب ٢٠ في المائة من المهندسين والعلماء في العالم ، في انتاج العتاد والخدمات العسكرية • ويعمل اكثر من نصف مليون اخصائي ، بتكلفة تبلغ سنويا ٣٥ مليار دولار امريكي ، في ميدان البحوث العسكرية وبرامج استحداثات تكنولوجيايات اكثر فتكا •

ويستخدم حوالي ٦ في المائة من انتاج النفط سنويا للاغراض العسكرية ولانتاج شبكات اسلحة تستهلك سنويا اكثر ما تستهلكه جميع بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من النحاس والنيكل والبلاتين لأغراض أخرى •

وينفق في البلدان النامية على الدبابات والطائرات والقذائف والمدفعية اكثر مما ينفق على الصحة أو على التعليم •

ويوجد في العالم عدد من العسكريين يفوق عدد المعلمين • كما ان الأبحاث واستثمار رؤوس الاموال لاغراض عسكرية يفوق الابحاث حول موارد الطاقة الجديدة والرعاية الصحية والحد من التلوث والزراعة •

ان تكلفة تجديد قذيفة جو — جو صغيرة تتجاوز مبلغ المائة (١٠٠) مليون دولار ، وهو المبلغ الذي انفقته منظمة الصحة العالمية في ١٠ سنوات لاستئصال داء الجدري •

ونزع السلاح والتنمية ، من وجهات نظر متعددة ، هما الجانبان المتلازمان لنفس الموضوع • وحيث انهما الجانبان الأساسيان للمشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي بأكمله — وليس قلة من الدول مهما كانت قوتها — فان الامم المتحدة ، وهي أكبر محفل عالمي ، قد اعترفت بها بوصفها المحركة الرئيسية الشرعية والخبيرة الحقيقية بعملية نزع السلاح •

وحيث اننا نتحدث باسم مجموعة صغيرة من البلدان تؤمن بالقانون الدولي وتؤيد الحوار القائم على الاحترام بين الدول وتعدد وجهات النظر وخضوع المصالح الفردية لمصلحة المجموعة والتي تناهض استخدام القوة والتهديد باستخدامها وتناهض التكبر على حقوق الآخرين واحتقارها ، فاننا نكرر التعبير بشدة عن ايماننا الراسخ بدور الامم المتحدة الفريد والاحترام الكبير الواجب لاكثر هيئاتها ديمقراطية وتمثيلا ألا وهي الجمعية العامة ، التي نعتبرها المستأمنة على أعلى سلطة معنوية .

ان المتحدثين المختلفين الذين اخذوا الكلمة قبلي لاحظوا أن لدورة لجنتنا الحالية أهمية خاصة نظرا لانعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ومن الضروري ألا تفشل الدورة الاستثنائية الثانية في مهمتها ، اذ لو فشلت في ذلك ، لن يكون هناك اى وسيلة لايقاف تدور الوضع الدولي أو لايقاف سرعة سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي .

واذا كان من الضروري على الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ألا تفشل ، فان من الصواب ومن البديهي انه يجب على لجنتنا ان تحقق نتائج ايجابية ملموسة ، خلال العمل التي ستقوم به من الآن وحتى نيسان / ابريل . والاجتماعان مصرهما مترابطان ومعقدان بأتم معنى الكلمة ، وبناء على ذلك ، فاننا نتحمل مسؤولية كبيرة جدا .

واذا كان علينا أن نحقق نتائج ايجابية في أعمالنا لتتمكن الدورة الاستثنائية الثانية من المساهمة مساهمة كبيرة في عملية نزع السلاح ، فاليد من التخلي عن بعض الاتجاهات التي ظهرت في اللجنة خلال السنوات القليلة الماضية والتي منعتها من تحقيق مهمتها .

وفي هذا الصدد ، ليس هناك ادنى شك في ان العقبة الأولى التي يجب تخطيها هي افتقار القوى النووية الواضح الى الارادة السياسية لعقد اتفاقات محددة وملزمة ، ترمي الى ايقاف سباق التسلح الحالي وإلى عكس اتجاه هذا السباق عن طريق عملية متفق عليها للحد من الاسلحة . ان الافتقار الى الارادة السياسية - التي اظهرتها أيضا أعمال محددة قامت بها الدول خارج هذه الهيئة - هو الذي كاد ان يوقف المفاوضات التي كانت تجرى في الفرقة العاملة المخصصة الاربعة التي انشأت وأدى الى تأخير انشاء أفرقة عاملة للتعجيل بأعمال البندين (١) و (٢) من جدول أعمالنا التقليدي ، اللذين أولتهما الجمعية العامة مرارا وتكرارا الأولوية القصوى .

ان هذه المسألة ليست مسألة اجرائية . وكما نعرف جميعا ، ليس هناك اى تعليمات تقول ان الطريقة الوحيدة لعقد مفاوضات حول مسائل محددة تهم نزع السلاح هي انشاء أفرقة عاملة مخصصة . ولكننا نعلم كذلك ان الأفرقة العاملة المخصصة هي ، في الممارسة العملية ، هيئات المفاوضات الوحيدة المتوفرة لدينا . وتصلح الاجتماعات العامة في افضل الحالات لتبادل واسع لوجهات النظر بشأن مسائل محددة ، وهذا كل ما في الأمر . فهذه الاجتماعات تستخدم عادة ليدور فيها نقاش عام ومفتوح حول جميع بنود جدول الاعمال وحتى لاثارة اسئلة ليست لها أية صلة أساسا ببنود جدول الاعمال .

ومن ثم فقد خلق العرف ، وهو أقوى مما يعتقد عادة ، وخاصة في الامم المتحدة ، وضعاً فعلياً "تجدد" فيه المسائل التي لا يتناولها فريق عامل مخصص ، من حيث معالجتها الفعلية .

ان معارضة انشاء أفرقة عاملة مخصصة لمناقشة اتفاقات محددة بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال تعني اذا معارضة مفاوضات متعددة الاطراف بشأن هذه المسائل • وهذا في نظرنا امر غير مقبول مهما كانت مبرراته - ليس بسبب ما قدمته الجمعية العامة من ولايات متتالية فحسب ، بل وكذلك بسبب الالهية الجوهرية لعملية نزع السلاح للقيام فوراً بحظر جمع التجارب النووية والتوصل الى اتفاقات بشأن ايقاف سباق التسلح وخاصة سباق التسلح النووي •

كما اننا نرى كذلك ان الافرقة العاملة المخصصة ، التي تعالج بالفعل داخل عملية التفاوض البنود ٣ و ٤ و ٥ من مشروع جدول الاعمال يجب ان يسمح لها باستثناء اعطائها في اقرب وقت ممكن والقيام بمهماتهم ، ونأمل ان تتمكن هذه الافرقة من ازالة الحواجز التي تحول دون تحقيق اتفاقات محددة • وفي هذا الصدد ، فانه مما تجعنا أن نسمع أن نطاق ولاية الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية الذي يترأسه السفير ليد غارد بكل عناية ونجاح ، سيتم توسيعه •

وأود أن أكرر أنه من المخزحقا ان ترفض القوى النووية باستمرار منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات صريحة تلتزم بها ، بعدم استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضدها • ان هذه المسألة هي بالنسبة لنا مسألة مبادئ إذ نعتبر انه من غير المحتمل معنويًا أن تحرص القوى النووية هذا الحرص كله ، على ألا تقدم مثل هذه الضمانات بشكل رسمي ، ان رفضها يعد بمثابة سيف ذي حلقين المعلق فوق رؤوس البلدان النامية ، يجعل منها رهائن للقوى النووية ولنزاعاتها •

وتبدو والقوى النووية وكأنها كانت على علم بما كانت تضره عندما ابتكرت عبارة " ضمانات الأمان السلبية " ، إذ ان هذه القوى هي التي تطالب فعلا ان تقدم لها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضمان مصداقية سلمي ، يختلف من حيث المفهوم بالنسبة للضمانات الايجابية الحقيقية والملزمة التي نطلب من القوى النووية تقديمها •

وصياغة برنامج شامل لنزع السلاح ، وهو البرنامج الذي سيكون النقطة الاساسية في العملية السياسية التي ستطبق في الدورة الاستثنائية الثانية في حزيران / يونيو القادم ، هي دون شك اكبر مسؤولية مباشرة تضطلع بها اللجنة في هذه الدورة •

ولحسن الحظ ، فان الحكمة والصبر الذين ابداهما صد يقنا الموقر سفير المكسيك ، السيد ألفونسو غارسيا روبليس ، في تسيير أعمال الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح قد مكن من احراز التقدم في اعمال الفريق بحيوية رائعة في لجنتنا •

على ان هذا الامر لا يغير من حقيقة ان مجموعات المصالح المختلفة لا تزال تختلف بشأن المسائل الجوهرية • ونأمل ان يسفر تبادل الآراء المشر الذي جرى حتى الآن عن اقناعنا كلنا بأن المهمة التي تواجهنا ليست في صياغة وثيقة أخرى تكون موضع أي تفسير ، ولا تتضمن اي اطار زمني ، ويكون تنفيذها مرهونا بحسن نية الدول •

لقد حان الوقت لكي نكون على قدر كاف من الصفاء الذهني لوضع برنامج شامل يكون واضحا ويتضمن أطر زمنية ، حتى وان كانت للدلالة فقط ، يمكن أن تنشأ عنه اتفاقات فعلية تؤدي الى تدابير محددة لنزع السلاح •

بيد ان هذا لن يكون في الامكان الا اذا قامت القوى النووية ، والقوى العظمى بالذات ، بترجمة رغبتها الى أفعال ، وهي الرغبة التي أعلنت عنها بشأن السلم الدولي والالتزام المعنوي بالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، والذي يحظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد سلامة الاقليم أو الاستقلال السياسي لاي دولة ، كما ذكرنا بذلك منذ أيام قليلة السيد أوجين روستو ، مدير الوكالة الامريكية للحد من الاسلحة ولنزع السلاح •

وطالما لم يحدث اى تغيير في سلوك الدول التي تحتكر القوة على الصعيد الدولي ، فاننا سنستطيع القول ان مجهود نزع السلاح هو ضرب من ضروب الخيال والاهام ، وانه مجهود لن نجفل عن القيام به ، نحن الذين يمكننا ان نقول ان مقالنا هو مقال داود •

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة • والآن ، اعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا ، السفير فرونييتش •

السيد فرونييتش (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس : أود أن أقدم لكم التهانسي ، وأنتم تعطون ايران البلد الصديق وغير النحاز ، بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة لهذا الشهر وأن أؤكد كامل التعاون الذي يقدمه وفدى لكم وأنتم تقومون بأعمال مهمتكم الشاقة •

كما أود تقديم التثاء الواجب للسفير ساني الاندونيبي لما قام به من عمل ممتاز وفعال كرئيس للجنة نزع السلاح أثناء الشهر الختامي لدورتها الأخيرة وأثناء المرحلة الاستهلالية للندورة الحالية • وأود أيضا تقديم أحر الترحيب بالكثير من الزملاء الجدد الذين انضموا اليها في الندورة الجديدة للجنة • كذلك استأذن في اغتنام هذه الفرصة لتقديم التثاء الواجب لزميلنا الموقر، السفير فاين الهولندي ، مقرونة بأفضل الأمنيات له في المسؤوليات الجديدة والهامة التي عهد بها اليه في لاهاي •

وقد تلقى وفد يوغوسلافيا بمزيد الحزن نبأ وفاة زميلنا السفير مونتيزيمولو • واننا اذ نعرب لممثل ايطاليا الموقر عن أصدق تعازينا نتمنى نقل تعزيتنا الى أسرة السفير مونتيزيمولو •

لقد بدأت ندورة لجنة نزع السلاح لهذا العام عملها في ظل من تزايد التفاقم في العلاقات الدولية • وان الحالة التي نواجهها اليوم في العلاقات الدولية غير مواتية على الاطلاق وتبعث على أشد القلق •

اننا ، ونحن نقيّم مثل هذه الحالة ، ننطلق من واقع أن وجود الكتل وقيام القوى باتباع سياسة تابعة من مركز القوة لا بد أن يؤدي الى سياسة من الهيمنة والسيطرة • وذلك ، بدوره ، يحفز على تزايد سرعة سباق التسلح الذي يفضي الى مجابهة شاملة في طبيعتها والى انتشار مجالات من الاهتمام تخضع لها جميع التطورات في العالم وكافة أصعدة الحياة الدولية • ومع أن مقاومة مثل هذه السياسة مستمرة في تزايدها ، فانها لا تزال السياسة المتبعة لغير صالح السلم والأمن والتعاون ولا تزال تسبب انعدام الأمن والاستقرار الذي يؤدي الى حدوث تفاقم عام في العلاقات الدولية • ويسير هذا كله ضد المصالح الحيوية للبشرية بأسرها ، ضغط مستمر يفرض على الاستقلال والأمن الوطنيين لبعض البلدان ، ولا سيما البلدان غير المنحازة ، معرقلا بذلك امكانات التنمية الاقتصادية ومعرضا السلم العالمي الى الخطر •

ان يوغوسلافيا ، بوصفها بلدا اوروبيا غير منحاز وبلدا اشتراكيا ناميا ، تولي التطورات فسي العلاقات الدولية اهتاما خاصا • وتسعى الى بذل أقصى اسهام في التغلب على انقسامات الكتل وتخفيف حدة المجابهات بينها عن طريق تعزيز تلك العناصر الموجودة في العلاقات الدبلوماسية القادرة على توطيد أو اصر التعايش السلمي فيما بين الدول واحترام حرية الانسان واستقلاله وكذلك منع التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالبلدان وتحسين الفرص لاقامة تعاون دولي واسع ومنصف •

وان يوغوسلافيا ، وغيرها من البلدان غير المنحازة ، اذ تسعى الى تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، تدرك ان السير على هذه الدروب هو وحده الذي يضمن من ضمان خلق انفراج عالمي واقامة نظام من العلاقات الاقتصادية والسياسية الدبلوماسية يجعل من الممكن ، ضمن أمور اخرى ، وقف سباق التسلح والبدء في عملية نزع سلاح عام وكامل • وان أعلى جهاز سياسي في يوغوسلافيا ، وهو مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، تمسكا منه بهذه السياسة وجريا على التقاليد السياسية التي أرساها الرئيس تيتو ، كرس دورة مستقلة في كانون الثاني / يناير من هذا العام للنظر في المسائل الجارية في مجال نزع السلاح في ضوء الجيود البذولة لحل هذه المشكلة الحيوية وضمان السلم والاستقرار في العالم •

وانطلاقا من التقدير بأن خطورة التفاهم الحالي في الوضع الدولي ناشئة الى حد كبير عن دوام استمرار سباق التسلح ، أكدت دورة مجلس الرئاسة ، ضمن أمور أخرى على ضرورة تجد يد وتكثيف نشاط كامل آلية الأمم المتحدة لمفاوضات نزع السلاح وشددت على أهمية الحاجة الى تنشيط المفاوضات المعنية بالأسلحة التقليدية في فيينا وأيضا المفاوضات بشأن الاسلحة النووية الاستراتيجية والتعبوية ، وقد انصب اهتمام خاص على الحاجة الى بلوغ اتفاق في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في مدريد بشأن عقد مؤتمر لنزع السلاح في أوروبا • ونظرا لاقتراب دورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، ناقش مجلس الرئاسة التحضيرات لهذه الدورة وتعاون البلدان غير المنحازة ، وأيضا ما ينبغي أن تقوم به الدورة لوقف سباق التسلح وبدء عملية نزع سلاح حقيقية •

كذلك ، فان وزير الخارجية الاتحادى جوزيف فرهوفتش، أثناء قيامه مؤخرا بتقديم تقريره عن نشاط السياسة الخارجية ليوغوسلافيا ، خص بمزيد الاهتمام المسائل المتعلقة بمشاكل نزع السلاح والأمن الدولي • وفي التقدير الذى قام به لهذه المشاكل قال انها " واحدة من أكثر مجالات الحياة الدولية حساسية وأندها تأثيرا على الوضع الشامل في العالم • فهنا ، نجد أنفسنا مرة ثانية في مرحلة دقيقة ربما كانت أكثر المراحل مدعاة للشك منذ أن شب العالم عن طوق الحرب الباردة • ويمكننا القول صراحة أن استعراض القوة المستمر بين القوى العسكرية العملاقة الحالية يزعج كوكبنا ويسبب الاضطراب العميق ليس في أوساط كثير من الحكومات فحسب بل وأيضا في أوسع طبقات الشعب • وتعرب الشعوب عن سخطها بسبب استمرار هذا السباق بطريقة متزايدة في صراحتها وتطالب حكومات بلدانها بوقفه " •

ثم أورد ف قائلا " ومع ذلك ، فان السباق يستمر في حين أن التوازن يتحقق ويختل على مستوى مرتفع على الدوام ، وليس ذلك في الواقع سوى ازدياد خطر نشوب الحرب العالمية الثالثة، أى الحرب النووية " •

ان لسباق التسلح ، الذي أصبح ظاهرة عالمية ، لاسيما في الظروف الحالية من تعمق ترابط العالم وتواصله ، آثارا سلبية متتعبة • وان النتائج خطيرة لاسيما بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان بعينها ، كذلك بالنسبة لتتويه هيكل الاقتصاد العالمي • ولا يقتصر سباق التسلح على استنزاف موارد ضخمة بشرية وطبيعية ومادية ، ولكنه يسهم أيضا في تعميق الأزمة العامة التي يعانها الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها ، مؤديا بذلك الى نتائج سياسية واقتصادية خطيرة • وذلك من شأنه أن يؤثر على البلدان النامية أشد التأثير خاصة وأن الكثير منها في وضع بالغ العسر • فالتنافس على التسلح سرعان ما ينتقل الى البلدان النامية في كافة أرجاء العالم • وهذه البلدان تعاني مصاعب جمة في تحمل تكاليف التسلح التي تتفوقها مضطرة بهدف حماية استقلالها ووحدة أراضيها • ويؤدي ذلك الى الابطاء في حل مشاكل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الملحة أو الى تأجيلها ، بينما يكون الاقتصاد العالمي غارقا في أزمة أتعس عمقا • ولهذا كله آثار متضادة على تزايد انتشار سياسة عدم الاستقرار في العالم لأن مسائل التحرر الاقتصادي والسياسي عناصر جوهرية من مكونات السلم والأمن في العالم •

ويتجلى الكثير من الآثار السلبية لنزع السلاح في كافة المجالات الأخرى من الحياة الدولية، وتنس بلدان كثيرة ، كما يفعل أنصار سباق التسلح ، أنها تعرض للخطر الحق الأساسي للإنسان، ألا وهو ، حقه في الحياة •

وشة محاولات تبذل في أحيان كثيرة لتجسير سياسة التسلح عن طريق شتى المذاهب القائمة " على توازن القوى والأمن " و " ميزان الرعب " والسرود والحاجة الى احباط أو انزال الضريبة " الأولى أو الثانية " من الضربات النووية المعاطلة أو ما شابه ذلك • وتطلق نظريات مشابهة بشأن امكانات حدوث حرب نووية محددة ومحلية ، معززة بذلك انتاج ما يقابل ذلك من اسلحة جديدة للتدمير الشامل • وتردد المزمع عن أن ما ينبغي اقامته أول شي إنما هو علاقات دولية مستقرة تعام الاستقرار ، أو توازن عسكري مثالي ، أو ثقة كاملة ، وغيره ، وانه عند ذلك فقط يصبح ممن الممكن التوصل الى نزع للسلاح • وفي أحيان كثيرة يلجأ أحد الأطراف الى تجرير ما يمارسه من ضغط وتدخل ناسبا ذلك الى ما لغيره من أهداف شامخة ونوايا خفية ينبغي التنبؤ بها تم جرى بعسد ذلك ادانة نفس هذه الأعمال التي قام بها الآخرون وتلقى عليهم مسؤولية تردى العلاقات وسباق التسلح • واننا لا نقبل حجج أي مذهب يهبط بنزع السلاح الى منزلة العبث ولا يمكن أن تفضي الى الدمار • ومن الأفضل لأولئك الذين ينشرون مثل هذه المذاهب ، ولا سيما القوى العظمى ، لو غمروا سياستهم • وينبغي نبذ تبادل الاتهام بشتى الأعمال المستخدمة في تجرير التسلح كما ينبغي أن تحلى الإرادة السياسية من خلال الاعمال •

ولا حاجة الى محاولة اقناع أحد بأن حدوث أي سباق ، بما في ذلك سباق التسلح ، يقتضي وجود اثنين من المتنافسين على الأقل • ولكن سباق التسلح الحالي يشترك فيه ، للأسف ، متنافسون أكثر عددا • وفيما يتعلق بمسؤوليات البلدان فانها واردة بمنتهى الوضوح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ، كما أنها تتمتع بالأولويات المتعلقة بنزع السلاح وستبدو أيسرة ضمانات توضع حسب رغبة أي كان لخفض التوترات في العالم وللتفاوض حول خفض التسلح وبهدف نزع السلاح ، غير مقنعه أبدا اذا صاحبها في الوقت ذاته نشر بيانات في الصحافة اليومية تتعلق بانتاج أسلحة جديدة يملكه للتدمير الشامل أو زيادة مذهلة في الميزانيات العسكرية •

ولجميع هذه الأسباب الواردة أعلاه ، لا يمكن أن يتفق وفد يوغوسلافيا مع موقف أولئك الذين يقولون بإمكان البدء بعملية نزع السلاح بينما لا تزال الحالة الدولية مستمرة في عدم موافقتها وفي تفاقمها . واننا نحمل عكس هذا الرأي . أي أن الظروف الدولية المتفاقمة هي بالدقة التي ينبغي أن تتجلى فيها ارادة سياسية أقوى لئلا يهدل جهود ربما كانت أكبر لوقف سباق التسلح والاستفادة من جميع الامكانيات ، كلحنتنا هذه ، للتقدم نحو تحقيق نتائج ملموسة . وسيكون لهذه النتائج ، بدورها ، دون شك تأثير ايجابي على الحالة الشاملة للعلاقات الدولية . وليس هناك ، في هذا الصدد ، بديل عن عملية نزع السلاح .

ما الذي يمكن أن نتوقعه هذا العام من عمل هذه الدورة للجنة ، هذه الدورة التي قام الكثير من المتحدثين السابقين بتقييم الجزء الأول منها بحق على أنه هام جدا ، بالنسبة للدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ؟

من الجلي أننا لا نعمل في فراغ وأن الحالة العامة للعلاقات الدولية تنعكس في عمل اللجنة الا أننا نعتبر أنه على الرغم من تردى الحالة الدولية أو أنه بسبب هذا التردى على وجه الدقة فان من اللازم التوصل الى نهج بناء ومسؤول وكفء لعمل اللجنة . وان أي نهج آخر سيكون ضارا وسوف يفضي الى نتائج سلبية وخطيرة . وهذا هو السبب في أنه ينبغي لنا أن لا نسمح بأن تكون اللجنة مسرحا للخصومة بين الكتل وتبادل الاتهامات حول الخطايا المرتكبة على المسرح العالمي ، لأن ذلك سيحعل عملها ضربا من المستحيل . وعلينا أن لا نروض أنفسنا على قبول هذه الحالة ، بل ينبغي ، بدلا عن ذلك ، انتهاج مفاوضات تكون وسيلة لحرارز نتائج ملموسة وهو ما ظل مهسلا حتى الآن . ان الوضع الدولي الراهن يتطلب بذل جهود حازمة لاحتواء سباق التسلح والبدء بعملية واسعة لنزع السلاح . وعلى كل حال ، فهذه هي المهمة الرئيسية لهذه اللجنة . ومع أنه لم يعد يوجد من الوقت المتبقي على حلول الدورة الاستثنائية الثانية الا أقل من القليل ، فاننا نرى أن يوسع هذه اللجنة أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق بعض النتائج التي قد تحسن كثيرا من سجل أعمالها وتسهم في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية . اننا مقتنعون بأن هذه اللجنة تمتلك من القوة والخبرة المتراكمة ما يكفي للنهوض بهذه المهمات . ولا يلزم الا ابداء ارادة سياسية وبذل جهد مخلص للتغلب على تباين الآراء وهو ما ستكون مكافأته العميمة الفوائد السياسية الدائمة التي ستجنيهاها جميع شعوب العالم . وان جميع الجهود التي يبذلها بلدي وبلدان مجموعة ال ( ٢١ ) موجهة نحو هذه الغاية . وينبغي الاستفادة كاملا من الأهمية المتعددة الأطراف للجنة نزع السلاح والمزايا التي تقدمها لا سيما وأن الجهود التي بذلت حتى الآن لم تشر النتائج المرجوة لحدوث نقطة تحول تاريخية من التسلح الى نزع السلاح .

ان المهمة التي تتمتع بأعلى الأولويات للجنة نزع السلاح ، بناء على التوافق في الآراء الذي تم التوصل اليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، هي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي ولا زالت اللجنة في مكانها ، بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على الدورة الاستثنائية ، دون أن تبدأ التفاوض بشأن الأسلحة النووية وهو أمر ، كما اتفقنا جميعا على ذلك ، يفرض أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة . ان بعض القوى تعارض باصرار اجراء مثل هذه المفاوضات في اللجنة وانشاء فريق عامل مخصص للتفاوض وهو ما دأبنا على الاصرار عليه .

وشبهه بذلك الحالة المتعلقة بالمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ان نتيجة مثل هذا الاتفاق ستمثل حائبا هاما من وقف سباق التسلح النووي وستكون أول خطوة نحو خفض

الاسلحة النووية • ان البيانات الرسمية والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تحث على عقد مثل هذا الاتفاق وسلسلة الطلبات التي تقدمت بها مجموعة الـ ٢١ وبعض الأعضاء الآخرين من اللجنة لا نشأ فريق عامل مخصص لهذا الغرض تجابه كلها برفض مستمر من بعض القوى النووية • ان اولئك الذين يسهمون ، عن طريق رفضهم ، باكثر الطرق صراحة في استمرار سباق التسلح هم الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية • وان أقل ما يمكن طلبه من اللجنة هو القيام في مستهل هذه الدورة ، بانشاء أفرقة عاملة لنزع السلاح النووي ومعاودة الحظر الشامل للتجارب وبدء عملية تفاوض طال وقت انتظارها •

والمسألة الثانية التي يمكن تحقيق مزيد من التقدم بشأنها بالنسبة للعام الماضي هي استئناف عمل الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية وبدء ولايته الجديدة التي ستمكن من بدء مفاوضات لموسعة لوضع نص لاتفاقية الأسلحة الكيميائية • ان الاسراع في بدء مفاوضات بشأن عقد اتفاقية أمر تزداد الحاجة اليه بغية القضاء ، بأكثر الطرق واقعية ، على خطر استخدام هذه الأسلحة وعلى أخطار انتاج أنواع جديدة من مخزونات أشد أنواع الاسلحة الكيميائية الشطرية فتكا • وان أي تأجيل للبدء في هذا العمل سيفتح حلبة اضافية لسباق تسلح يصعب تصور نتائجه والسيطرة عليه • ويعتبر وفد بلدي أيضا أن عمل الأفرقة العاملة المعنية بحظر الأسلحة الاشعاعية وبضمانات الأمن السلبية ، ينبغي أن يستأنف في أقرب وقت ممكن •

ونعتقد أنه ، بحلول موعد الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، يصبح من الممكن التوصل الى عقد اتفاقية تعني بحظر الاسلحة الاشعاعية • أما ما يتبقى من المسائل الواجب حلها فلا يشكل مصاعب لا يمكن التغلب عليها • وان وفد يوغوسلافيا مستعد ، بروح التوافق قسي الآراء ، للاسهام في وضع خاتمة ناجحة لعمل هذا الفريق •

أما عن ضمانات الأمن السلبية ، فان وفدي كان ولا يزال يعتبر أن هذا الحق ينبغي أن يشير بشكل آلي وغير مشروط الى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ما فتئت تتخلى عن هذه الأسلحة ولا تقتنيها فوق أراضيها • واننا نأمل في ان تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من تقديم صيغة بشأن ضمانات الأمن السلبية قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية •

ويرتبط نجاح الدورة الاستثنائية الثانية أيضا وبشكل أكثر ما يكون تجليا بقيام اللجنة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وقد أدى الفريق العامل برئاسة السفير المكسيكي الموقر السيد غارثيا روليسن قسطا وافرا من العمل • غير أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله وان الوقت يفوت • ان المصاعب التي يجابهها الفريق العامل المخصص في عمله لا ينبغي الاستهانة بها ، ولكنها ليست مسن طبيعة لا يمكن التغلب عليها اذا توفر العمل الصبور والتفهم المتبادل لواقف وفود بعينها خاصة وأن غالبية الوفود تحمل نفس الآراء أو آراء تشبهه بتلك الواردة في الوثيقة CD/223 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ • ان الاطار اللازم لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح وارد في كثير من فقرات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ولا سيما الفقرة ٩ التي تنص ، من أمور أخرى على " أن يفضي هذا البرنامج [ الشامل لنزع السلاح ] ، بعد مروره بكافة المراحل الضرورية ، الى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة " ؛ والفقرة ٥٠ التي تتحدث عن " وضع برنامج شامل مقسم الى مراحل ، ومرتبطة بمواعيد زمنية متفق عليها " ؛ والفقرة ١٠٩ التي تحدد أن " تضطلع لجنة نزع السلاح بأعداد برنامج شامل لنزع السلاح بضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان

تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، في ظل مراقبة دولية فعالة " • والتي تحدد أن " يتضمن البرنامج الشامل اجراءات مناسبة • • • • • باستعراض مستمر لتنفيذ البرنامج " •

ولذلك ، قامت مجموعة الـ ٢١ في ورقة العمل CD/223 التي قدمتها لوضع مشروع برنامج شامل لنزع السلاح يحتوي على برنامج مفصل لتدابير نزع السلاح الواجب تنفيذها على مراحل وضمن أطر زمنية مطابقة ، وضعت بشكل مرن لأنها ذات طبيعة دليبية • أما آلية الاستعراض التي لم ينظر فيها الفريق العامل حتى الآن بمزيد من التفصيل فينبغي أن تمثل حلقة هامة لوضع وتنفيذ تدابير نزع السلاح •

وينبغي ألا تكون اللجنة عاجزة عن تقديم مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح • ليس من الضروري أن يكون المشروع كاملا من جميع جوانبه ، ولكنه يجب أن يكون مفصلا بحيث يكون قابلا لادخال التحسينات عليه بسهولة في الدورة نفسها • ويمكن من اتخاذ قرار باعتماد • •

ان دورتنا الربيعية ستتم في جو من الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح التي ينبغي ، كما نصت على ذلك الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، " أن لا تمثل النهاية ، بل هي بالأحرى بداية مرحلة جديدة في جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح " •

ويمكن أن تبذل لجنة نزع السلاح أفضل ما لديها من اسهام في تلك الدورة اذا حققت نتيجتين • الأولى ، أن تتجنح في تقديم مقترح متفق بشأنه لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • والثانية ، أن تتوصل الى اتفاق بشأن بعض مجالات نزع السلاح الموجودة في جدول أعمال اللجنة • اننسا ، بقبانا بهذين الأمرين معا ، نكون قد خلقنا ذلك المناخ البناء الذي ستس الحاجة اليه حقا لتحقيق ذلك التجمع الشامل لأعضاء المجتمع الدولي • انه سيرسم طرقا جديدة وشاملة ولموسسة يهدف أن تتمكن أخيرا وبالأحرى نخوض الطريق المؤدية الى تحقيق منظم لهذه الأهداف التي اختارتها غالبية ضخمة من البلدان مرات ومرات طوال كامل فترة ما بعد الحرب • وسيكون ذلك نجاحا نهائيا في وقف سباق التسلح وبدء عملية نزع سلاح عام وكامل • لدينا الدعم التام من جمهور العالم بأسره لتحقيق هذا الهدف وهو ما يتكبد لنا في أعناقنا للأجيال المقبلة • ولا يمكن للبشرية الا بتحقيق هذا الهدف ، أن تتجنب تدمير ذاتها ، وأن تسلك دروب تعاون جديدة من أجل التطور ومن أجل رخاء جميع البلدان والشعوب على وجه الأرض •

الرئيس : أشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن الى مثل أثيوبيا السفير تريفني •

السيد تريفني ( أثيوبيا ) : السيد الرئيس ، بودي ان أقدم اليكم تهاني بتوليكم رئاسة اللجنة للشهر الحالي وأعدكم بتعاون ووف بلدي الكامل معكم في النهوض بما عليكم من مسؤوليات كبيرة • كما اننا ممتنون من سلفكم ، السفير الاندونيسي الموقر ، أنور ساني ، لما ابداه من ادارة قديرة أثناء عمل اللجنة في نجاية دورتها لعام ١٩٨١ • وأود أيضا ارجاء التحية الى زملائنا الجدد الذين انضموا اليها هذا العام والترحيب بهم • ويود وفدي أيضا ، الانضمام الى غيره من المتحدثين الآخرين في الاعراب للوفد الايطالي عن التعازي بوفاة السفير فيتوريو مونتيزيولو •

ستكون كلمتي اليوم ذات طابع عام • اننا ، بعد استماعنا باهتمام كبير الى الكلمات التي ألقاها حتى الممثلون في الجلسة العامة ، يمكن أن نخلص الى استنتاجين عامين من الكلمات التي

ألقيتها غالبية الوفود • أولاً ، ان اللجنة تبدأ دورتها لعام ١٩٨٢ بينما الموقف الدولي يدعو إلى الانزعاج البالغ • ثانياً ان القلق المتزايد من مسائل سباق التسلح يجد التعبير القوي عنه عن طريق الشعوب في جميع أرجاء العالم • وبذلك ، فان هناك تزايداً قد بدأ يتولد في اهتمام الرأي العام العالمي بحقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولذلك ، فلا مناص من أن نحزم ارادتنا على المفاوضات دون أن يغيب هذا الإدراك عن الأذهان • وسواءً أكانت هذه الانعكاسات تعرقل مهمتنا أو تحثنا ، فان أداء اللجنة في هذه الدورة سيكون له تأثير هام على الدورة الاستثنائية المقبلة لنزع السلاح •

وليس في نية وفدي مناقشة الأحداث الدولية التي لينا محافلها الخاصة بها خارج هذه اللجنة • غير أننا لا نتفاوض في هذه اللجنة من داخل كبسولة معزولة • فهناك تطورات معينة لها أثر على بنود موجودة في جدول أعمالنا يمكن اعتبارها كاملة الشرعية • وهناك ، من الناحية الأخرى ، أوضاع سياسية ينبغي أن تكون مقتصرة على هيئات أخرى ، اذ ليس في مناقشتها هنا ما يشجع مفاوضاتنا بأي حال من الأحوال • وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه دراسة وفدي للأحداث الدولية في هذه اللجنة •

وفي العديد من اجتماعات نزع السلاح وما يتصل بها من موضوعات ترجع إلى سنوات عديدة ، ورد عدد من الاشارات التي تصف الحالة الدولية السائدة آنذاك بأنها حرجة ومتوترة وخطرة بل وخطيرة • والواقع أنه تواترت أزمات عالمية عديدة بما فيها أعمال عدوان ونزاعات أدى العديد منها إلى حروب • ولكن هناك مذهباً جديداً برز مؤخراً يجعل الحالة الدولية أشد خطورة من ذلك بعدى كبير مع تزايد احتمال حدوث كارثة نووية • واني أشير إلى مفهوم الحرب المحدودة واحتمال شن حرب مثل هذه • وعلى سبيل المثال ، تحدث قطع المدفعية التي يمكنها اطلاق قذائف نووية • وان ما أعلن بلسان زعيم واحدة من الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية عن إمكانية حدوث حرب نووية محدودة هو مدعاة للقلق الخطير • وان اثيوبيا تنضم إلى العدد الكبير من الأمم وإلى الرأي العام الدولي في رفض مثل هذا الموقف غير المسؤول الذي يشكل تهديداً لبقاء البشرية لم يسبق له مثيل •

ان سياسة اثيوبيا الخارجية تمتد بالمبادئ المعروفة جيداً للأمم غير المنحازة وهي : احترام السلم والعدالة والمساواة والاستقلال الوطني والوحدة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى • وهذه المبادئ هي أيضاً حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية • وان بلدي ، اذ يهتدي بهذه المبادئ ، لينظر بقلق كبير إلى ما يجري مؤخراً من تخزين للأسلحة ومن تزايد لم يسبق له مثيل في الميزانية العسكرية لحدى القوى النووية الرئيسية ضد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية منها والدولية • وان مما يسبب لنا نفس القدر من الانزعاج ، كأحد أعضاء لجنة نزع السلاح ، أن نسمع تصريحات من كبار موظفي القوة الرئيسية ترفض الأساس ذاته للمبدأ الخاص باحترام الحقوق المتساوية لجميع الأمم وتشكك في عملنا الاجرائي داخل اللجنة ، وبالذات ، مبدأ التوافق في الآراء • ولذلك ، وفي إطار ذهني هذا شأنه ، يتفهم وفدي تمام التفهم ما يبديه بعض الأعضاء من الاستياء والسخط إزاء الدعاية الموجهة ضد هم ومن عدم الاحترام لسيادة الدول التي يمثلونها أو الاجراءات التي تتخذها بوحى من سيادتها الوطنية •

وإذا انتقلنا لفترة وجيزة إلى الحالة في منطقتنا ، فاننا نلاحظ بقلق خاص اضعاف الصبغة العسكرية على المناخ السياسي والأمني في المحيط الهندي واستمرار تردى هذا المناخ • ان سياسة

الولايات المتحدة الرامية الى تأمين قواعد ومرافق عسكرية لنشر قوات تدخلها السريع وكذلك مناوراتها وتمارينها الحربية التي قامت بها مؤخرا في المنطقة تفسح مجالا للقلق العميق • ولما كانت اثيوبيا تعلق أكبر الأهمية على اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، فانها تأسف للفشل في عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو في العام الماضي ، كما طلبت ذلك الجمعية العامة بقرارها ٣٤ / ٨٠ •

وسوف أشير الى حالة أخرى لا تزال حكومي تشعرازاها بأعق القلق ألا وهي الآثار المترتبة على القدرة النووية لجنوب افريقيا بالنسبة للسلم والأمن في افريقيا • ان تلك الدول الغربية التي تساعد جنوب افريقيا في برنامجها النووي وتوفر لها المواد النووية مستمرة في التعامي هناك عن هذا القلق الاقليمي الذي نحس به ، بل انها مع ذلك تطالب بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي • وعند ما ننظر في البند النووي ، سيقوم وفد بالقاء الضوء وتركيز الانتباه على هذا الخطر الخاص •

لقد قيل ، على أي حال ، ما فيه الكفاية حول وجود أو عدم وجود روابط بين المناخ السياسي الدولي الراهن وبين مفاوضات نزع السلاح • وينبغي لا هتما منا أن ينصب على خطر نشوب حرب نووية يفرضه وجود عشرات الالاف من الرؤوس الحربية النووية التي تزيد قدرتها التدميرية ملايين المرات على القنبلة الذرية التي دمرت هيروشيما عام ١٩٤٥ • والواقع أن فرص استعمال هذه الاسلحة تتزايد سريعا بسبب توتر العلاقات لاسيما بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية • ولذلك ، لا يمكننا نفي الحاجة الملحة الى التركيز جديا على عملنا التفاوضي الموضوعي • ويتجلى هذا الالحاح ، على وجه الخصوص ، في أن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة اعتدت أكثر من ٥٠ قرارا بشأن نزع السلاح ومن أجل عقد الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لـنزع السلاح •

ودون اصدار أي حكم مسبق على حصيلة الدورة الاستثنائية الثانية أو على أداء اللجنة في الفترة من الآن وحتى الأشهر القليلة القادمة ، فان من رأي وفد أن على لجنة نزع السلاح اعادة احياء الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة التي أنشئت العام الماضي ، بحيث يمكنها متابعة عملها بينما نستمر في استكشاف الطرق والوسائل للتوصل الى توافق في الآراء بشأن انشاء أفرقة عاملة مخصصة تعنى بالبند ١ و ٢ وتعنى بالذات بالحظر الشامل للتجارب وبوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وهناك اقتراحات مفيدة توالى تقديمها حتى يوم الثلاثاء الفائت ، مثلا من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تشير الى ولايات افرقة العاملة المخصصة الجديدة والى مدتها •

وازاؤ الخلفية الدولية الراهنة وتزايد خطر نشوب حرب نووية ، يرحب الوفد الاثيوبي ، لذلك ، بالمحادثات التي تمت مؤخرا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الصواريخ النووية المتوسطة المدى ويساورنا الأمل في أن يشجع بدء محادثات جنيف على حد وث فترة تبذل فيها جهود مستعدة لنزع السلاح وتستأنف فيها بالمثل عملية سالت •

ويسعد وفد أيضا ان يكون ما جرى من مشاورات في ظل رئاستكم قد أفضى الى توافق في الآراء بشأن ادخال البند المعني بالفضاء الخارجي • ونظرا للسرعة العظيمة التي تتقدم بها أبحاث وتكنولوجيا الفضاء ، فقد أزف الوقت الذي ينبغي أن يساورنا القلق فيه من تزايد أخطار الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي ، بينما تنظر هيئات أخرى للأمم المتحدة بشكل متلازم في الجوانب القانونية وفي مسألة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، ذلك انها النقطة التي تكمن فيها فرصة غير محدودة للبشرية في توجيه معرفتها الشاملة الى حيث تستفيد منها جميع بلدان العالم في

حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما في ميدان المواصلات واستغلال الموارد الطبيعية • ان ميسمتنا الفورية في لجنة نزع السلاح هي التفاوض بشأن اتخاذ تدابير تحول بين سباق التسليح النووي. وبين أن يمتد ليشمل الفضاء الخارجي ، لأن استعمال توابع اصطناعية في نظام انذار مبكر ضد هجوم نووي. وكذلك الاستخدام الأخرى للفضاء الخارجي توحى كلها برجحان نشوف حرب فضاء في المستقبل • غير أن هذا القلق ينبهي أن لا يشي اللجنة عن متابعة ما توليه لبنودها من أولوية •

وفي ضوء الأهمية المتزايدة التي توليها الدول والشعوب المعنية في جميع أنحاء العالم لعقد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فان عمل الفريق العامل المخصص المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح المتمثل في اعداده مشروع برنامج شامل سوف يستأثر أشد الاستئثار، بطبيعة الحال ، باهتمام خاص في عمل اللجنة • ومن حسن الحظ ، في هذا المقام ، أن يكون لدى الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، ممثل المكسيك الموقر السفير غارثيا روبليس ، لبحثه بط يميزه من نهج شامل وماهر •

ان آراء وفدى بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح منعكسة في الموقف الذي تتخذه مجموعة ال ٢١ حسبما تتضمنه ورقات عملها CD/223 و CD/229 و CD/230 • وورقات العمل هذه ، القائمة على أحكام الوثيقة الختامية ، والتي ظلت موضع تفحص واسع من شتى الوفود توفر نهجا واقعيا وفعالا لضمان وضع مشروع برنامج له مغزاه لنزع السلاح من أجل الدورة الاستثنائية الثانية •

محول مسألة الأسلحة النووية ، فان ما تستهدفه بعض الوفود من أن تساوى بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية أمر يصعب على وفدى تقبله • كذلك ، من الصعب عليه بالقدر نفسه قبول ما يبذل من محاولات لجعل الأفضلية الممنوحة لمسألة نزع السلاح النووي في اطار تدابير نزع السلاح موضع التساؤل •

أما ما يتعلق بالبنود الموجودة في جدول أعمالنا ، فأود أن أكرر أن وفدى يرغب في رؤية الافرة العاملة المخصصة التي أنشئت العام الماضي تتابع عملها دون ابطاء • وأما عن حظوظ التجارب النووية ووقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي ، التي هي بنود ذات أعلى أولوية ، فاننا نود أن نكرر رأينا ونشدد على الحاجة الملحة الى انشاء أفرقة عاملة • ومن سوء الحظ أن نذكر أنه ، نظرا للبيان عن المسألة النووية الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة الموقر في الجلسة العامة يوم ٩ شباط / فبراير ، فقد يكون من العسير كما يبدو وبلوغ هذا الهدف بالذات في الوقت الحاضر • غير أنه ينبغي لنا ، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، أن نحقق تقدما أكبر في ظل الولاية المنقحة للفريق العامل • وفي هذا الصدد ، فاننا نعتبر نشر تقارير عن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة ببناء مرفق لانتاج أسلحة كيميائية ، وكذلك تخصيص أموال متزايدة لانتاج أسلحة كيميائية أمرا يؤسف له لأنه سيزيد لا محالة من حدة سباق التسليح الكيميائي • وانه لينتابنا الخوف ، نظرا لهذا الاتجاه المزعج ، من أن يزداد تعقد مفاوضات الاسلحة الكيميائية على مر الزمن • ولذلك ، تكون الحاجة الملحة الى احراز تقدم سريع بشأن عقد اتفاقية اسلحة نووية من الأمور البديهية •

وفي الختام ، أود الاشارة بشكل خاص الى تقرير الأمين العام المعني بدراسة العلاقة بين نزع السلاح وبين التنمية ، وهو التقرير الذي تلقيناه بكبير الاهتمام • فهذه الدراسة ، التي تمت

تحت رئاسة السيدة ثورسون من السويد ، والتي يود وفدي أن يعرب لها عن تقديره لما قامت به من أسهام قيم ، لن توفر فقط أساساً مفيداً لدراسة النتائج الاجتماعية الاقتصادية لسباق التسليح بل إنها ستحمل مفتاح الكشف عن المصادر الكامنة اللازمة لتحقيق الأهداف الانمائية للبلدان النامية •

الرئيس : اشكركم على الكلمات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية، ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، ان الوفد السوفياتي يود الاعراب عن وجهات نظره بشأن البند الأول في جدول الأعمال ، وهو " حظر التجارب النووية " •

وليس من قبيل المصادفة ان تبدأ لجنة نزع السلاح عملها بالنظر في مسألة فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية لأن هذه القضية ذات الأولوية هي في الحقيقة بالغة الأهمية والالاحاق وقد يلبي حلها العملي المصالح الحيوية للبشرية جمعاء •

ان مسألة فرض حظر على تجارب الاسلحة النووية هي واحدة من بين أخطر مجموعة المشاكل المتصلة بنزع السلاح النووي • وان عقد معاهدة تعني بالحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية سيضع حاجزاً في طريق تحسين الاسلحة النووية والمزيد من انتشارها • واذا تعرض حل هذه المشكلة الى مزيد من الابطاء فسوف يستمر التسارع في تطوير وانتاج انواع جديدة من مثل هذه الاسلحة بل واشد تدميراً •

لقد اقترح الاتحاد السوفياتي ، وغيره من البلدان الاشتراكية ، بشكل نشط ومتسق ولا يزال يقترح الوقف الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية من قبل جميع الدول وعلى جميع الأصعدة وفي جميع الأوقات وهو يقف ، مع هذه البلدان الى جانب ايجاد أسرع حل ممكن لهذه المشكلة الهامة والملحة •

لقد كنا لعدد من المنين ولا تزال نلح على ان تلعب لجنة نزع السلاح دوراً نشيطاً في تحقيق الخظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية • وأيدنا ولا تزال نؤيد مقترح مجموعة البلدان المحايدة وغير العنحازة لانشاء فريق عامل مخصص لاجراء مفاوضات في هذا الصدد • وفي البيان الذي ألقاه ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ١٥ شباط / فبراير اقترح صياغة لولاية مثل هذا الفريق العامل ، واننا نشاطر وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الرأي في النهج الذي تقدم به •

وعلى الرغم من الجهود التي ثابرت على بذلها مجموعة كبيرة من البلدان لسنوات عديدة ورغم عشرات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ، فان المفاوضات المتعددة الأطراف في اللجنة لم تبدأ حتى الآن بسبب موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اللتين جعدتا انشاء فريق عامل مخصص والبدء في مفاوضات بشأن هذا البند في اللجنة •

وفي نهاية السبعينات جرت مفاوضات ثلاثية ، كما تلعمون ، بشأن مسألة فرض حظر كامل وعام على تجارب الاسلحة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة • وسعى الاتحاد السوفياتي منذ البداية الى تأمين نجاح المفاوضات واتخذ لئذ ه الغاية خطوات هامة للتلاقي مع شركائه الغربيين ، مقدماً مقترحات مفصلة بشأن نتي الموضوعات • وقد قطعت الولايات المتحدة هذه المفاوضات ولا يمكن أن نقول شيئاً عن مصيرها القبل •

وفي الوقت نفسه ، ومع مراعاة ما لأعضاء لجنة نزع السلاح من مصلحة كبرى في هذه المسألة الملحة ؛ يود الاتحاد السوفياتي أن يحيط أعضاء اللجنة علما بموقف الاتحاد السوفياتي من بعض الجوانب الخاصة بمسألة وضع وعقد معاهدة حظر كامل وعام لتجارب الاسلحة النووية .

اننا نعتقد أن المعاهدة ينبغي أن تتضمن التزاما من جانب كل طرف بحظر أى تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية ومنعها والاقلاع عن اجرائها في أى مكان يخضع لسلطتها القضائية أو سيطرتها ، في أى صعيد كان ، وكذلك الامتناع عن الحث على اجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو التشجيع عليها أو الاسهام في اى منها في أى مكان آخر .

واننا نرى أنه ينبغي أن يلحق بالمعاهدة بروتوكول يعني بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ويكون جزءا لا يتجزأ من المعاهدة ويراعي احكام المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وان يقوم الأطراف في المعاهدة بوقف اختياري للتفجيرات النووية للأغراض السلمية وتكف عن توفير أى ما من شأنه أن يحرض على اجراء مثل هذه التفجيرات أو يشجع عليها أو يمنح اذنا بها أو يشترك بأى قسط منها الى حين اتخاذ اجراء ملائم للقيام بها .

اننا نؤيد الفكرة التي توجب على الأطراف في هذه المعاهدة ، بعد دخولها حيز التنفيذ ، الاستمرار دون ابطاء في دراسة مسألة اتخاذ اجراء للقيام بتفجيرات نووية للأغراض السلمية . ويمكن أن يتجسد مثل هذا الاجراء في عقد اتفاق خاص أو اتفاقات خاصة وأن يصبح سارى المفعول من خلال اجراء تعديل ملائم في البروتوكول المشار اليه أعلاه .

واننا نعتقد أنه اذا أريد ضمان أن تكون المعاهدة غير مجحفة بأى من الاتفاقات التي سبق عقد ها للحد من الاسلحة فانه ينبغي أن لا تؤثر على التزامات متسقة معها يقوم الأطراف بالاضطلاع بها بموجب اتفاقات دولية اخرى . وينبغي أن توفر المعاهدة ، في رأينا ، اجراء يسمح بتعدد يلها وأن تتضمن حكما يتعلق بالانسحاب منها لأسباب تتعلق بالمصالح الوطنية العليا .

واننا ، اذ نسلم بالأهمية الكبرى لمسائل التحقق من الامتثال للمعاهدة ، نرى من الواجب أن يستخدم الأطراف في المعاهدة وسائل التحقق التقنية الوطنية المتاحة ، وكذلك امكانية تبادل البيانات الاهتزازية على الصعيد الدولي . وهناك دور رئيسي في وضع مثل هذه التدابير يمكن ان تقوم به ، وتقوم به فعلا ، لجنة نزع السلاح ، التي يوجد تحت رعايتها فريق من خبراء الاهتزازات ما فتىء يعمل بنجاح منذ عدة سنوات .

وهناك وسائل أخرى للتعاون يمكن دراستها أيضا ، لاسيما تبادل بيانات اهتزازية اضافية . ويمكن أن يرتبط ذلك بمحطات اهتزازية وطنية ذات نوعية عالية يقوم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بانشائها واستخدامها .

وقد أعلن عن هذا الموقف ، بالطبع ، أثناء المفاوضات الثلاثية ، وهو منعكس في التقرير المرحلي عن هذه المفاوضات الذي تم تقديمه الى لجنة نزع السلاح .

ويمكن التأكيد على أن الجزء الأكبر من أعمال وضع المعاهدة قد تم . ولم يتبق الا مسألتان أو ثلاث مسائل ينبغي الاتفاق بشأنها لاجح استكمال المفاوضات .

غير أن قيام الغرب باعتماد سياسة تكثيف الاستعدادات العسكرية أسفر عن توقـف المفاوضات بشأن هذه القضية البالغة الأهمية ، وتصرح الولايات المتحدة الآن بأن كامل مشكلة فرض حظر على تجارب الاسلحة النووية ليست الآن من الأمور الملحة •

ان الاتحاد السوفياتي يحبذ استئناف المفاوضات الثلاثية دون ابطاء وهو مستعد لعمل أي شيء يكون في وسعه من أجل انجاح عقدها • وفي الوقت نفسه ، فان الاتحاد السوفياتي ، كما شددنا على ذلك مرارا ، أيد ، ولا يزال يؤيد ، الفكرة القائلة بأن من الواجب استخدام امكانيات لجنة نزع السلاح استخداما كاملا لانجاح اجراء مفاوضات متعددة الأطراف تهدف الى وضع حد لاجراء تجارب الاسلحة النووية في جميع الميادين ومن قبل جميع من يقومون باجرائها •

كما اننا مستعدون لدعم المقترحات الرامية الى تقديم تقرير من اللجنة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بشأن الحالة المتعلقة بوضع معاهدة تعني بالحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية •

وفي الختام ، أود التأكيد هنا في اللجنة على أن الاتحاد السوفياتي قد يقبل بأن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ حتى ولو لم تشارك فيها في بادئ الأمر جميع القوى الخمس الحائزة للأسلحة النووية بل ثلاث منها فقط وهي : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة • وبكلمة أخرى ، اننا نعيد تأكيد استعدادنا لأن تكون المعاهدة موقعة من ثلاث قوى حائزة للأسلحة النووية هي : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، دون أن ينبغى لنا انتظار الصين وفرنسا كي تنضما اليها • وفي هذه الحالة يكون من شأن المعاهدة أن تصبح سارية لفترة من الزمن محددة ومتفق عليها وأن تبقى سارية بشكل دائم اذا قامت القوى الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بتوقيع المعاهدة قبل انتهاء الوقت المحدد •

ويود الوفد السوفياتي ، قبل اختتام هذا البيان ، أن يتطرق بإيجاز الى مسألة أخرى، ظلت تثار مرات متعددة هنا في اللجنة • وتلك هي قضية المفاوضات السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من الاسلحة النووية في أوروبا • واثناء المداولة العامة رحبت غالبية الوفود بهذه المفاوضات • والسبب في ذلك جلي • إذ أن مجرد بدء هذه المفاوضات قد حاز الارتياح في كل مكان من العالم ولا سيما في البلدان الأوروبية حيث أحببت المفاوضات الآمال بخفض التوتر وتعميق الانفراج والثقة بين الشعوب وأزالت خطر وقع كارثة نووية من أوروبا - وفي الحقيقة من العالم بأسره •

وفي الوقت نفسه ، فان ماورد من تقييمات ذات نزعة خاصة ومتحيزة في عدد من الكلمات التي ألقاها ممثلون لبلدان أوروبية عن تقدم المفاوضات لم يكن له الا أن يلفت الانتباه • مثال ذلك ، أن مثل الولايات المتحدة قال في ٥ شباط / فبراير أن اقتراح الرئيس ريفان بالغاء جميع الصواريخ النووية المتوسطة المدى القائمة على الأرض، أينما كان موقعها ، هو موضع نظر في المفاوضات • أما في خطابه في ١١ شباط / فبراير فقد قال ممثل الولايات المتحدة : " أن احراز مستوى الصفر في الصواريخ المتوسطة المدى القائمة على الأرض من الجانبين سيكون اسهاما رئيسيا في الاستقرار الدولي وبالتالي في احراز تقدم في مجالات أخرى من المساعي العذولة لمراقبة التسليح " •

ان ما يدعى " بالاختيار الصفر " ومشروع المعاهدة القائم على أساسه ، والذي قدمه ممثل مثل الولايات المتحدة في ٤ شباط / فبراير هو مما تنشره وسائل الاعلام في البلدان الغربية الدعايات على نطاق واسع بوصفه " أساسا بناء " للتوصل الى عقد اتفاق •

واسمحوا لي ، في هذا الصدد ، أن ألفت انتباه أعضاء اللجنة الى التقرير المتعلق باستقبال السيد ل . أ . بريجنيف لممثلي المجلس الاستشاري للحركة الاشتراكية الدولية المعني بنزع السلاح ، الذي صدر كوثيقة رسمية للجنة (DC/240) ، وكذلك الى المقال الذي صدر بعنوان " تصاعد جديد في سباق التسلح : نكون أولا نكون ؟ " ويحتويان معا على تحليل للحالة السائدة في المفاوضات المذكورة أعلاه . وقد نشر المقال في جريدة برافدا في ١٠ شباط / فبراير من هذا العام ووزع كبيان صحفي عن بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في جنيف .

ويقتبس المقال كلمات للسيد ل . أ . بريجنيف قال فيها أن الحالة المتردية في المفاوضات " لا يمكن الا أن تسبب نوعا من الأرق " . ويعود السبب في ذلك الى الممانعة الآخذة بالازدياد بشكل جلي من الجانب الأمريكي في البحث عن حلول تتناسب ومبدأ التكافؤ والأمن المتكافئ . ان جوهر " الخيار الصفر " الذي يقترحه الجانب الأمريكي ويعمل له الدعاية داخل اللجنة يتمثل في أن يقوم الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بازالة جميع صواريخه المتوسطة المدى . وبالنتيجة ، فان عدد الأسلحة النووية المتوسطة المدى لمنظمة حلف شمال الاطلسي لن يخفض بأي حال من الأحوال ، بينما يخفض عدد مثل هذه الأسلحة في الجانب الأوروبي من الاتحاد السوفياتي الس أكثر من النصف ، وتكسب منظمة حلف شمال الاطلسي أكثر من الميزة الضاعفة فيما يتعلق بعدد مركبات اطلاق السلاح النووي المتوسط المدى وثلاثة أمثالها فيما يتعلق بعدد الرؤوس الحربية النووية .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فانه مستعد للموافقة على " خيار صفر " حقيقي ، خيار يعني عدم اجراء نزع سلاح أحادي يقوم به جانب واحد بل التخلي الكلي من الجانبين معا عن جميع أنواع الأسلحة النووية المتوسطة المدى المصوبة الى اهداف في أوروبا ، وما هو أكثر من ذلك ، التخلي عن الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتعبوية على السواء .

وبعرض المقال بالتفصيل موقف الاتحاد السوفياتي من جميع هذه المسائل والمقترحات التي طرحها الاتحاد السوفياتي بهدف التوصل بأسرع ما يمكن الى عقدا اتفاق .

الرئيس : ويختم ذلك قائمتي للمتكلمين اليوم . فهل يرغب اي وفد آخر في التكلم؟

وكما تعرفون ، نحن في حاجة الى اتخاذ قرارات بشأن جدول الاعمال وبرنامج عمل الجزء الأول من دورة ١٩٨٢ ، وكذلك بشأن انشاء أفرقة عاملة مخصصة لمسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وللأسلحة الاشعاعية والأسلحة الكيميائية . وان ما افهمه هو ان المشاورات المعقودة بشأن ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية قد انتهت وانه يمكننا تناول هذه المسألة اليوم .

وانني اعترم تعليق الجلسة العامة الآن واستثناها في الساعة ١٥/٣٠ . وسوف نتخذ في تلك المناسبة ، قرارات بشأن تلك المسائل .

وبعد ذلك مباشرة ، سوف نعقد اجتماعا غير رسمي لمواصلة النظر في المسائل المتعلقة

تعلق الجلسة العامة .

علقت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، تستأنف الجلسة العامة السادسة والخمسون بعد المائة • وقد طلب ممثل زائير الكلمة واعطيه ايها •

السيد باغبيني ( زائير ) ( الكلمة بالفرنسية ، ترجمة عن الانكليزية ) : سي سيدي الرئيس ، ان وفدي اذ يتكلم للمرة الاولى في هذه الدورة ، ينضم الى الوفود الاخرى في تهنئتكم على انتخابكم الموفق رئيسا للجنة لشهر شباط / فبراير ١٩٨٢ •

وقد حض سلفكم ، السفير الاندونيسي ساني ، بشرف اختتام أعمال دورتنا لعام ١٩٨١ وان اسهامه الايجابي في عمل اللجنة يستحق امتناننا •

ويود وفدي الاعراب عن أصدق تعازيه للوفد الايطالي لوفاة السفير كورد يرو دي مونتيزيمولسو التي جاءت في غير أوانها •

ويرحب وفدي بقدم الزملاء الجدد الى اللجنة ويعرب عن عظيم تقديره لحضور السيدة انغا ثورسون ، رئيسة الوفد السويدي ، الى اللجنة • وبعد ما أجرته من دراسة مقارنة للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية اسهاما ايجابيا جدا في عمل اللجنة •

ان للبدورة الحالية ، في رأينا ، اهمية خاصة لأن المطلوب منها تقييم أربع سنوات من العمل في ميدان نزع السلاح وتقديم تقرير كامل عن أنشطتها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في حزيران / يونيه ١٩٨٢ في نيويورك •

ولا سبيل الى انكار أن لجنة نزع السلاح ستعتبر مسؤولة الى حد كبير عن نجاح أو فشل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح — وذلك من باب اولى لأن العضوية الحالية للجنة نزع السلاح هامة من عدة نواح اذ تشمل اللجنة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك الدول التي تتطلع الى ان تصبح دولا حائزة للأسلحة النووية •

ان الدول الحائزة للأسلحة النووية الاعضاء في لجنة نزع السلاح هي أيضا جميعها أعضاء في مجلس الامن وتستخدم حقها في النقض للتعبير عن رفضها للمواقف التي تتعارض مع مصالحها • وبموجب المادة ٢٦ من ميثاق الامم المتحدة تقع أيضا على هذه الدول مسؤولية القيام ، بمساعدة لجنة اركان الحرب المشار اليها في المادة ٤٧ ، بوضع خطط لعرضها على اعضاء الامم المتحدة من أجل اقامة نظام لتنظيم التسليح ، بغية تعزيز اقامة وصيانة السلم والامن الدوليين بأقل قدر ممكن تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية الى التسليح •

ومع ذلك ، فان خلق جو مناسب مجددا لاعادة اقامة الثقة والتفاهم وحتى الانفراج والتعاون يتطلب من جميع الدول ، بغية تنفيذ المهمة الموكلة اليها في ميثاق الامم المتحدة الذي وقعت عليه اختياريا ، ان تتخلي عن السباق الخادع الذي تخوضه للتفوق ولتحقيق اهداف الهيمنة التي تسعى اليها •

ان القائم ببيانات امام الذين تقع عليهم في المقام الاول مسؤولية الابقاء على السلم والامن الدوليين في وقت تتسم فيه العلاقات الدولية بانهباء الانفراج ، واستئناف الحرب الباردة والتنافس على الهيمنة بين الدول العظمى التي تسعى دائما الى الحصول على مناطق نفوذ ، وقواعد ومواد

خام ، فضلا عن سباق التسلح ، وبصورة خاصة سباق التسلح النووي ، كل ذلك ليس من الوهم في تسمية لأن هذه الدول اتخذت ، على أساس الإرادة السياسية وحدها ، مواقف تهدد فالى خلق جو عام من الشك وانعدام الثقة اللذين يزيدان من احتمال التهديد بوقوع محرقة نووية كاملة •

ان المحرقة النووية لم تعد بعد موضوعا للتخمين النظرى ، فقد اصبح فرضا قابلا للتصديق نتيجة لانتشار وانخفاض حجم الاسلحة النووية التي يفكر بجديّة في استخدامها في حالة نشوب نزاع • ان مولد الاسلحة التعبوية الذرية ، مثل الاسلحة النووية التعبوية المتوسطة المدى الموزعة في أوروبا ، يتفق تماما مع مفهوم استخدام الاسلحة الذرية في الاستراتيجية العسكرية ويجعل نظريتي الردع وصيانة السلم والا من الدوليين عن طريق توازن الرعب لا غيتين ولا وجود لهما •

وينبغي للاهتمام الذى ركزه المجتمع الدولي على ذات مفهوم نزع السلاح العام الكامل ، ان يشجع الدول على تحقيق اهدافها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية المشروعة دون الالتجاء الى الحرب او الى روح من الحرب والمواجهة •

فهل من الضروري ان يرتبط مستقبل الدول ، والشعوب ، والاجبال وحتى البشرية نفسها بالتكديس المفرط للأسلحة المتطورة التي يمكن ان يفقد الجنس البشرى بسهولة السيطرة عليها ؟

ان البشرية تعيش حاليا في زمن يمكن فيه تحقيق اى وعيد أو فعل تد ميرى لأن الابادة المحتلة للبشرية اصحت غاية في حد ذاتها • ففي الماضي ، كانت الحرب تضع كل من الخصمين في مواجهة الآخر فيقتاتلان من اجل قضية محددة ، وعند انتهاء الحرب ، كان هناك المنتصر والمهزوم ، ولكن مع الاسلحة التي تتوفر للعالم اليوم ، من المحتمل ، بل حتى من المؤكد انه لن يكون هناك منتصرون أو مهزومون لأن العالم نفسه سيدمر ، وبناءً عليه ، سيهزم الجميع •

ان الالتزام بعملية نزع السلاح العام الكامل ، ولا سيما نزع السلاح النووي يعني قبول فكرة الرقابة وخصوصا الرقابة الدولية الفعالة • ولذلك ، سيطلب الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ان تأذن للهيئة المسؤولة عن المراقبة والتحقيق بتنفيذ مهستها • وينبغي ان تفتح الحدود والمنشآت لهذه الهيئة •

ان احتياز جنوب افريقيا للأسلحة النووية بالتواطؤ مع دول معينة يشكل تهديدا خطيرا لا من الدول الافريقية • وهو يتنافى مع الرغبة التي كثيرا ما اعرب عنها رؤساء دولنا في جعل القارة الافريقية منطقة لا نووية • ويعتقد وقدى انه ينبغي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح اعتماد تدابير من أجل تحقيق هذا الغرض •

وستتاح لوفدى فرصة للاعراب عن موقفه بشأن مختلف بنود جدول أعمال الدورة الحالية ، ولكنه يود ان يعلن في هذه المرحلة الحاسمة انه يرى وجوب مواصلة المفاوضات المضمونية الجارية داخل الافرة العاملة المخصصة ، كما ينبغي ان يفعل كذلك الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح الذى يرأسه بدرجة عظيمة من الكفاءة السفير المكسيكي روبليس • وينبغي اعادة انشاء الافرة العاملة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، والأسلحة الكيميائية ومسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ما كما ينبغي توسيع ولاية الفريق المعني بالاسلحة الكيميائية •

ويؤيد وفدى تماما أيضا فكرة انشاء فريقين عاملين مخصصين آخرين ، أحد هما للتفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية والآخر للنظر في اتخاذ تدابير لوقف سباق التسلح النووى بهدف تعزيز نزع السلاح النووى • وينبغي ان تأخذ لجنتنا في الاعتبار قرارات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، مثلا ، القراران ٨٤/٣٦ و ٨٥/٣٦ بحيث يكون تنفيذهما مضمونا ، وخاصة نظرا لان آخر دورة للجمعية العامة اعتبرت البندين الاولين من جدول اعمالنا مسألتين لهما اعلى درجة من الاولوية •

ولمن دواعي سرور وفدى ملاحظة انه سيتم النظر في البند ٧ من جدول الاعمال بصورة مستقلة عن سائر بنود جدول الاعمال •

وان بلدى ، زائير ، أيد دائما التسوية السلمية للمنازعات والخلافات • وسوف يستمر فى جعل صوته ، وهو صوت بلد من بلدان عدم الانحياز ، سموعا في مناقشات لجنتنا من أجل ان يتحقق السلم الذى هو الشرط الاساسي للتقدم والهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل •

الرئيس : اشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها للرئاسة •

وأود الآن تناول مسائل جدول الاعمال وبرنامج العمل ، وكذلك اعادة انشاء الهيئات الفرعية •

ووفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلى للجنة " يضع رئيس اللجنة ، جدول الاعمال المؤقت وبرنامج العمل ، ويعرضان على اللجنة لنظرهما واعتمادهما " •

وتوجد معروضة على اللجنة اليوم ورقة العمل رقم 47/Rev.2 المقدمة وفقا للمادة ٢٩ • وأود ، قبل ان تتخذ اللجنة قرارا بشأن ورقة العمل رقم 47/Rev.2 ، ان اعلن مايلي :

" فيما يتعلق باعتماد جدول اعمال ١٩٨٢ وبرنامج عمل الجزء الاول من الدورة ، من المفهوم انه يمكن النظر في مسألة عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر في اطار البند ٢ من جدول الاعمال ، كما تم ذلك في العام الماضي •

وستقرر اللجنة ، واضحة في اعتبارها الآراء المعرب عنها ، عقد اجتماعات غير رسمية في وقت مناسب للنظر في البند ٧ من جدول الاعمال خلال الجزء الاول من الدورة • وسيبت في مواصلة معالجة هذا البند خلال الجزء الثاني من الدورة في ضوء الحالة السائدة في ذلك الوقت • وسيولى الاعتبار الواجب ، اثناء النظر في هذا البند ، للتوصيات الواردة في قرارى الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم و ٩٩/٣٦ " •

واذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر ان اللجنة اعتمدت ورقة العمل رقم 47/Rev.2 •

السيد دى سوزا اى سيلفا ( البرازيل ) : ليس لدى الوفد البرازيلي اى اعتراض على

البيان الذى القيتموه منذ لحظات بشأن جدول الاعمال وبرنامج العمل • ان مايفهمه الوفد البرازيلي هو انه سيبت في مواصلة نشاط اللجنة خلال دورة ١٩٨٢ على أساس الاولويات التي تحددت فيما يتعلق بعملها •

الرئيس : مادام لا يوجد أي اعتراض ، فقد تقرر ذلك •

وقد تقرر ذلك

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : ان مجموعة البلدان الاشتراكية اذ تتوق الى رؤية اللجنة تعكف على النظر في القضايا المضمونية في اقرب وقت ممكن ، لا تعارض في اعتماد جدول اعمال اللجنة لعام ١٩٨٢ بتوافق الآراء بالشكل الذي اقترحه الرئيس في ورقة العمل التي قدمها • غير انه يعرب عن اسفه لانه لم يمكن ، بسبب الموقف السلبي الذي اتخذه وفد الولايات المتحدة والقريبون من حلفائه داخل منظمة حلف شمال الاطلسي ، ادراج البند الهام بشأن حظر السلاح النووي النيوتروني في جدول الاعمال هذا •

وكما تعرفون ، في ٩ آذار / مارس ١٩٧٨ ، قدمت بلدان اشتراكية هي جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الى لجنة نزع السلاح مشروع اتفاقية لحظر انتاج ، وتخزين ، ووجع واستخدام الاسلحة النووية النيوترونية ( الوثيقة CCDD/559 ) •

ونظرا لما تتسم به هذه المسألة من اهمية وطابع عاجل ، طلبت مجموعة البلدان الاشتراكية في جنيف ١٩٨١ البدء ، في اقرب وقت ممكن ، في اجراء مفاوضات بهدف وضع هذه الاتفاقية وانشاء فريق عامل مناسب في اطار اللجنة • غير ان الولايات المتحدة اعاقت في ذلك الوقت انشاء هذا الفريق •

وقد شددت وفود عديدة مرارا وتكرارا في كل من لجنة نزع السلاح والجمعية العامة للأمم المتحدة على طابع هذه المسألة العاجل • ففي قرارها ٩٢/٣٦ كاف المعتمد في جلستها السادسة والثلاثين ، رجت الجمعية العامة من لجنة نزع السلاح البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بشأن حظر الاسلحة النووية النيوترونية ، وتقديم تقرير عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين • وان القلق الذي أثاره ظهور السلاح النيوتروني معرب عنه أيضا في البيان الذي اصدره اجتماع وزراء خارجية ورؤساء بلدان عدم الانحياز المعقود في ٢٥ و ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وهو بيان موجه الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة • وان القرار الذي اعتمده ، في بداية ١٩٨٢ ، وكالة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية يدعو الاطراف الميتمة الى تلافي الخطر الملازم لانتاج الاسلحة النيوترونية •

وترى مجموعة البلدان الاشتراكية ان رفض ادراج بند بشأن حظر الاسلحة النووية النيوترونية في جدول الاعمال يتعارض مع رأي أغلبية الدول ، كما هو معرب عنه ، بصورة خاصة ، في قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ كاف •

وان البلدان الاشتراكية من جانبها ، عقدت العزم على مواصلة اثاره هذه المسألة لسدى قيام اللجنة بالنظر في بنود جدول الاعمال ذات الصلة •

الرئيس : أود الآن استعراض انتباه اللجنة الى ورقة العمل رقم ٤٨ التي تتضمن مشروع مقرر بشأن انشاء افرقة عاملة مخصصة لمسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها ،  
وللأسلحة الإشعاعية والأسلحة الكيميائية •

وانني أعرض على اللجنة المشروع الوارد في ورقة العمل رقم ٤٨ للبت فيه • فإذا لم تكن  
هناك تعليقات ، سأعتبر ان اللجنة اعتمدت مشروع المقرر •  
وقد تقرر ذلك •

السيد ليد غورد (السويد) : بوصفي من أحد الوفود التي اشتركت في المشاورات  
السابقة لهذا المقرر ، أريد الاعراب عن صادق ارتياحنا لاننا اتخذنا الآن هذه الخطوة الهامة في  
تاريخ مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية • وكان يمكن بالطبع زيادة تحسين صياغة ولاية الفريق  
العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ولكنني مع ذلك أود الاعراب عن تقديراتنا للدولتين اللتين اشتركتا  
في المفاوضات الثنائية بشأن الموضوع ، وذلك لانهما قبلتا هذه الولاية الواسعة وبذلك وافقتا  
بصدق على الاشتراك ، مع وجود قيود في هذه المفاوضات الهامة والصعبة •

وانني آمل أملا صادقا في ان تعني عبارة اقرب موعد المشار اليها في نهاية الفقرة التي  
تتناول ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، موعدا في مستقبل ليس بالبعيد كثيرا •

السيد ميهيلوفيتش (يوغوسلافيا) : اود ان اعلن ، طالبا تسجيل ذلك ، نيابة  
عن وفدي ، ان الوفد اليوغوسلافي يفهم ان ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية تشمل  
جميع الأسلحة الكيميائية ، وأقول ذلك لانه ورد ذكر عبارة جميع الأسلحة الكيميائية في القرارات  
المعتمدة في الامم المتحدة ، وكذلك في الفقرة ٧٥ من الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى •

الرئيس : عممت الامانة العامة اليوم ، بناء على طلبي ، ورقة غير رسمية تتضمن  
جدولا زمنيا للجلسات التي ستعقدها اللجنة خلال الاسبوع المقبل • وهذا الجدول الزمني مؤقت  
بالطبع ، نظرا لان هناك عددا من المسائل يلزم حلها اذا كنا نريد استخدام الوقت المتاح لنا  
استخداما كاملا • وقد اتخذ الترتيب اللازم لكي يعقد الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل  
لنزع السلاح اجتماعا بعد ظهر الثلاثاء بدلا من بعد ظهر الاثنين ، بناء على طلب رئيس ذلك  
الفريق العامل • وسوف نواصل عقد اجتماعات غير رسمية لتناول تلك المسائل التي لا تزال معلقة  
وتركنا مواعيد مفتوحة لاجتماعات الفرقة العاملة المخصصة للثلاثة التي انشأتها اللجنة اليوم ، نظرا  
لاننا لا نزال في حاجة الى اتخاذ قرارات بشأن رئاسة تلك الفرقة • وعلى اي حال ، بمجرد ان يتم  
التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ، أود افادتي بذلك •

وحسب موافقة اللجنة ، سنعقد اجتماعا غير رسمي بعد رفع هذه الجلسة العامة بخمس  
دقائق وذلك لمواصلة نظرنا في طلبات الاشتراك المقدمة من غير الاعضاء •

وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢٣ شباط / فبراير في  
الساعة ١٠/٣٠ •

ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/١٥